

"الإعرابُ في الإعرابِ"

لأبي الحسن سعيد بن هبة الله بن الحسين

المعروف بقطب الدين الرواندي المتوفى سنة (٥٧٣ هـ)

دراسة وتحقيق *

أ.م.د. محمد عبد مشكور

جامعة بغداد - كلية الآداب

المقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين حبيبِ إلهِ العالمين سيّدنا محمدٍ الصادقِ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الزاكين، أمّا بعد: فهذه رسالة (الإعراب في الإعراب) أكشفتُ عنها اللثام، وأزيلُ عنها غبارِ الأعوام، لأضعها بين يدي قراء العربية محقّقةً قريبةً من الأفهام، وهي على لطافة حجمها الذي لا يتجاوز ثلاث عشرة صفحةً، تحلُّ قيمةً علميةً جليّةً القدرِ، تتأثّى قيمتها ابتداءً من أنّها أقدم مخطوطة وصلت إلينا تحمل عنوان الإعراب في الإعراب، ما خلا كتاب الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) الإعراب في الإعراب، الذي لم يصل إلينا مخطوطاً أو محققاً، وصاحبها هو أستاذ قطب الدين الرواندي (ت ٥٧٣ هـ) صاحب هذه المخطوطة، وأمّا كتاب الإعراب في جدل الإعراب لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، فهو يختلف عن هذه الرسالة مادّةً ومنهجاً، وليست القيمة العلمية لهذه الرسالة رهينة العمر الزمني لها فحسب، وإن كان مهماً، وإنّما - بالإضافة إلى ما ذكرناه - تمتاز من جهةٍ أخرى بمادّتها المختارة من الشعر العربي ما خلا شاهداً واحداً من القرآن الكريم افتتح به رسالته تيمناً وتبركاً، وكانت شواهد في أغلبها لأبي الطيّب المتنبي ما عدا بيتين أحدهما لعمر بن معدى كرب والآخر لشاعرٍ مجهولٍ لم يصرّح باسمه، ولم تُنشر المصادر التي ذكرته إلى نسبته لقائلٍ معيّن، وهو من الأبيات مشكلة الإعراب. ويظهر من اختياراته أنّه كان قاصداً لمثل هذه الشواهد؛ لأنّها ممّا يحتمل وجوهاً إعرابيةً كثيرةً تراوحت أعدادها ما بين سبعة عشر وجهاً في الآية الكريمة (قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي) المائدة/ ٢٥، وبين مليون وثمان مئة وستة وثلاثين ألف وجهٍ في قول أبي الطيّب المتنبي:

قِفْ عَلَى الدَّمْنَتَيْنِ بِالذَّوِّ مِنْ رِيٍّ يَا كَخَالَ فِي وَجَنَةِ جَنْبِ خَالٍ

مستعيناً على إحصاء الوجوه الإعرابية المذكورة بطريقة رياضية دقيقة تتم عن عقلية متقنة لعلم الحساب. وقد عالج الرواندي الشواهد التي أودعها رسالته بسعة اطلاعٍ على قواعد

* الجزء الأول من البحث قد تم نشره في الأعداد السابقة من مجلة الآداب ، وهذا الجزء الثاني .

النحو العربي، وعمق نظري في مسائله الخلافية، ودراية عالم متبحر في الفكر النحوي العربي، كما أن تبخره من جهة أخرى بالعلوم (العقلية) من منطق وفلسفة جعل من توجيهه الشواهد توجيهاً حاجياً ذا صبغة إقناعية عالية مشفوعة بالشواهد والمعاني. كما تتجلى قيمة هذا العمل بشكل أكبر في معالجة نسبة كتاب (التبيان في شرح الديوان) المنسوب خطأً لأبي البقاء العكبري، والذي شكك في نسبته المذكورة عددًا من الباحثين وكان آخرهم الباحث عباس الأوسي الذي نسبه إلى قطب الدين الزاويدي (ت ٥٧٣هـ) صاحب هذه الرسالة، في بحثه الموسوم بـ(التبيان في شرح الديوان يسترد مؤلفه) المنشور في مجلة المورد، في المجلد الرابع والثلاثين، العدد الثالث، سنة ٢٠٠٧م، وعلى الرغم من الجهد العلمي الكبير الذي بذله الباحث في إعادة نسبة كتاب التبيان لقطب الدين الزاويدي إلا أن الباحث لم يطلع على هذه الرسالة التي بين أيدينا والتي تمثل سبباً متصلاً يربط التبيان بقطب الدين الزاويدي؛ وذلك في ضوء الإحالات الموجودة في كتاب التبيان للإعراب في الإعراب والتي تقارب نصوص هذه الرسالة بشكل كبير ولما كان عملنا هنا تحقيق هذا النص فيضيق المقام بإثبات صحة هذه النسبة وسوف نتبع هذا العمل ببحث مستقل لمعالجة هذه المسألة إن شاء الله. ولا نريد أن نقف موقف المدافع عن هذا العمل وصاحبه فنذعي له الكمال، وهو غاية لا تُدرك؛ لذلك لم يخلُ من الهنات والمآخذ التي سنذكرها في موضعها من البحث، وهذه هي سنة العلم التي تتأبى أن تكتمل عند الباحثين أيًا كانوا دون نقص أو خلل. أما عن عملي في التحقيق فإني لم آل جهداً ولم أدخر وسعاً في إخراج هذه الرسالة على الوجهة التي جعلتني أطمئن لها، راجياً القبول والتوفيق ونيل الأجر من الله، فهو الغاية وإلا فأعودُ بالله من الخطل والزلل وانحراف القصد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنَزَّلِ الْكِتَابَ الْكَرِيمَ الْمَيْمُونَ^(١) بِالْإِعْرَابِ^(٢)، وَالْمُنْعِمِ بِخَطَابِهِ الْقَدِيمِ^(٣) الْمَقْرُونِ بِالْإِعْجَازِ، وَالْمُفْحِمِ بِتَحْدِيثِهِ مَصَاقِعَ^(٤) بُلْغَاءِ الْأَعْرَابِ، النَّاطِمِ وَجُوهَ إِعْجَازِهِ مِنْ لَطَائِفِ الْإِعْرَابِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِهِ الْمُرْسَلِ بِالرَّحْمَةِ^(٥)، وَرَسُولِهِ الْمُؤَيَّدِ بِالْعِصْمَةِ^(٦)، مُحَمَّدٍ الْمُبْعُوثِ بِالْهُدَى وَالنُّورِ الْمُنْشَرِحِ بِيَمِينِ مَقْدَمِهِ الصُّدُورِ، وَآلِهِ الْكَرَامِ، وَصَحْبِهِ الْعِظَامِ، أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ الْأَوْزَاقُ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى قَوَاعِدَ غَزِيرَةٍ، وَوُجُوهٍ مِنَ الْإِعْرَابِ كَثِيرَةٍ؛ كَتَبْتُهَا تَشْحِيذًا لِأَذَانِ الْأَصْحَابِ، وَسَمَّيْتُهَا بِ(الْإِعْرَابِ فِي الْإِعْرَابِ) [عسى] اللهُ - تَعَالَى - [أَنْ] يَنْفَعَ بِهَا الطُّلَّابَ، وَلَا يُخْلِي السَّعْيَ فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ وَالنَّوَابِ، إِنْ شَاءَ اللهُ^(٨) تَعَالَى، وَتَبَدَّى بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ تَعَالَى؛ تَيْمَنًا ثُمَّ نُزِدُهَا بِآيَاتٍ؛ لِنُفَيْدِ مَهَارَةٍ وَتَمَرُّنًا، قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ

(٩) ، يَحْتَمِلُ (أَخِي) فِيهِ - مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ - سَبْعَةَ عَشَرَ وَجْهًا مِنَ الْإِعْرَابِ،
 أَنْ يَكُونَ (أَخِي) مَرْفُوعًا، وَالْوَاوُ فِيهِ لِلْعَطْفِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً حَذَفَ حَبْرُهُ، أَيْ: وَأَخِي لَا
 يَمْلِكُ إِلَّا نَفْسَهُ، أَوْ حَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: وَمِثْلِي أَخِي بِقَرِينَةِ الْكَلَامِ (١٠)، وَدَلَالَةِ الْوَاوِ الَّتِي
 لِلجَمْعِ (١١) أَوْ عَطْفٍ (١٢) عَلَى مَحَلِّ إِنْ وَاسَمِهَا (١٣)، أَوْ عَطْفٍ (١٤) عَلَى فَاعِلٍ (أَمْلُكُ)؛ لِوُجُودِ
 الْفَاعِلِ (١٥)، أَوْ فَاعِلِ فِعْلٍ مَحذُوفٍ، أَيْ: وَلَا يَمْلِكُ أَخِي نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ
 وَفِيهِ الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ، وَالخَامِسُ (١٦)، فَهَذِهِ ثَمَانِيَةٌ أَوْجُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، إِمَّا عَطْفٌ
 عَلَى (نَفْسِي)، أَوْ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) (١٧)، أَوْ مَفْعُولٌ مَعَهُ (١٨)، أَوْ يُضْمَرُ (إِنَّ) وَيُقَدَّرُ لَهُ حَبْرٌ؛
 لِيَكُونَ عَطْفٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ وَيُضْمَرُ (إِنَّ وَحَبْرُهُ)، فَالْوَجْوهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ خَمْسَةٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ، أَيْ: وَحَقِّ أَخِي. أَوْ الْوَاوُ
 لِلْعَطْفِ، إِمَّا عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي (رَبِّي) عَلَى ضَعْفٍ (١٩)، أَيْ: وَرَبِّ أَخِي، أَوْ عَلَى
 الْمَجْرُورِ فِي (نَفْسِي) كَذَلِكَ، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ: وَنَفْسِ أَخِي، وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ
 عَلَى إِعْرَابِهِ، نَحْو:

(٢٠) وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ فَالْمَجْمُوعُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَجْهًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢١) فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ
 (٢٢) مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

فِيهِ تَسْعُونَ وَجْهًا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ (كِلا) إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَضَمِيرُ (عَدَّتْ) (٢٣) لِلْبِقَرَةِ، أَوْ
 فَاعِلُ (عَدَّتْ) (٢٤)؛ لِأَنَّ (كِلا الْفَرْجَيْنِ) عِبَارَةٌ عَنِ جِهَتِي الْخَلْفِ وَالْأَمَامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَعَدَّتْ
 الْجِهَتَانِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَالضَّمِيرُ فِي (أَنَّهُ) إِمَّا يَرْجِعُ إِلَى (كِلا)؛ لِتَوْجِيهِدِ اللَّفْظِ (٢٥)، أَوْ
 لِضَمِيرِ الشَّانِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ اِحْتِمَالَاتٍ، فَعَلَى الْاِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّ (كِلا) مُبْتَدَأٌ، وَضَمِيرُ
 (أَنَّهُ) يَرْجِعُ إِلَى (كِلا)، فَفِي (خَلْفَهَا) وَجْوهُ ثَمَانِيَةٌ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ (٢٦) بَدَلًا مِنْ (كِلا)،
 وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (أَنَّهُ) (٢٧)، (ومولى المخافة) بدل من اسم (أَنَّ)، وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ
 خَيْرًا وَالْمُبْتَدَأُ (مولى) (٢٨)، وَالرَّابِعُ: عَكْسُهُ (٢٩)، وَالخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرُ مِبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَيْ:
 هُمَا خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (٣٠)، وَالسَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ مَوْلَى؛ لِأَنَّهُ الْوَلِيُّ (٣١)، وَالسَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ
 بَدَلًا مِنْ مَوْلَى، أَيْ: يَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا؛ لِأَنَّ الْفَرْجَ مَوْضِعَ الْمَخَافَةِ (٣٢)،
 وَالثَّمَانِ: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَهُ خَبَرٌ (٣٣)؛ لِأَنَّهُ وَعَلَى الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ (كِلا) مِبْتَدَأٌ

وضمير (أنه) للشأن. ففي (خلفها وأمامها) سبعة أوجه، الأول: أن يكون (مولى) مبتدأ و(هما) خبره، والثاني: عكس هذا، والثالث: أن يكون (مولى) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو (مولى، وخلفها وأمامها خبر بعد خبر^(٣٤) ، الرابع: كذا وهما خبر مبتدأ محذوف^(٣٥) ، أي: هو، والخامس: كذا وهما فاعل مولى بمعنى: الولي^(٣٦) ، والسادس: كذا وهما بدلان من (كلا)، والسابع: كذا وهما بدلان من (مولى)، فالوجه على الاحتمالين خمسة عشر، وعلى التقديرات (غدت) إما غير ناقصة، بمعنى: دخلت في الغداة، وكلا مع خبره حال على حذف، نحو: كلمته فوه إلى في^(٣٧) ، أو ناقصة، وكلا مع خبره خبره^(٣٨) ، فهما احتمالان مضروبان في خمسة عشر، يبلغ ثلاثي، وعلى التقادير إما أن يكون (تحسب) عاملاً، وملغى؛ أن يكون مكسوراً على أنه خبر (كلا)^(٣٩) ، فالمجموع ستون وجهاً، وعلى الاحتمال الثالث هو أن (كلا) فاعل (غدت) والضمير في (أنه) ل(كلا)، ففي (خلفها وأمامها) الوجه الثمانية، الأول وعلى الاحتمال الرابع، وهو أن (كلا) فاعل^(٤٠) (غدت) والضمير في (أنه) للشأن، ففي خلفها وأمامها الوجه السبعة، فهما خمسة عشر وجهاً، وعلى كل واحد منها إما أن يكون (غدت) فيه ناقصة، و(تحسب مع خبره) خبر (غدت)، أو غير ناقصة و(تحسب) حال، فيكون اثنان في خمسة عشر تبلغ ثلاثين وجهاً إلى الستين، فالمجموع تسعون وجهاً أخرجناها لتشديد الخواطر وقد يتلجلج في خاطر وجوه آخر لم تخلص الآن العبارة عنها والله أعلم.

قول أبي الطيب:

بِأَبِي الشَّمْسِ الْجَانِحَاتِ عَوَارِبًا لَلْأَسَاتِ مِنْ الْحَرِيرِ جَلَابِيَا^(٤١)
الْمُنْهَبَاتِ عَقُولَنَا وَقُلُوبَنَا وَجَنَاتِهِنَّ النَّاهِبَاتِ النَّاهِبَا

فيه مئة وأربعة وتسعون وجهاً، بيانه أن (المنهبات) إما أن يرتفع أو ينتصب وعلى التقديرين (وجناتهن)، إما أن يرتفع أو ينتصب، فهذه أربعة أوجه، وعلى التقادير (الناهبات)، إما أن يرتفع أو ينتصب، فهذه ثمانية أوجه في الصورة وهي بهذا: ترتفع الثلاث^(٤٢) وتنتصب الثلاثة^(٤٣) ، يرتفع الأول وينتصبان^(٤٤) ، يرتفع الأول والثاني وينتصب الثالث^(٤٥) . يرتفع الأول والثالث وينتصب الثاني^(٤٦) ، وينتصب الأول ويرتفعان^(٤٧) ، ينتصب الأول والثاني ويرتفع الثالث^(٤٨) ، ينتصب الأول والثالث ويرتفع الثاني^(٤٩) ، فعلى التقدير الأول وهو أن يرتفع الثلاث، أعني (المنهبات، ووجناتهن، والناهبات)، فالوجنات، إما فاعل^(٥٠) ، فالأول وهو (المنهبات) إما صفة (للشموس) أو بدل، أو خبر بعد خبر^(٥١) ، أو مبتدأ محذوف^(٥٢) ، فهذه أربعة، وعلى التقادير (الناهبات) إما هذه الأربعة

بالنسبة إلى الشمس^(٥٣) أو هذه الأربعة^(٥٤) بالنسبة إلى وجناتهن^(٥٥)، فهذه أربعة في ثمانية، يبلغ اثنين وثلاثين، وإما أن تكون^(٥٦) (الوجنات) مبتدأً وخبره (المنهيات)^(٥٧)، إما مفرد أو جملة على (هنّ المنهيات)^(٥٨)، فهذان^(٥٩) اثنان، وعلى التقديرين ف(الناهيات) على الوجوه الثمانية المذكورة في (المنهيات) يكون اثنان في ثمانية يبلغ ستة عشر، أو خبر (الناهيات) مفرد أو جملة، وعلى التقديرين ف(المنهيات) يحتمل الأربعة الأول^(٦٠) وحذف أحد مفعولي (المنهيات)، أي: ينهين أنفسهن، أو وجناتهن عقولنا وقلوبنا^(٦١) فهما اثنان مضروبان في أربعة تبلغ ثمانية، تضمها إلى الستة عشر يكون أربعة وعشرين، وإما أن يكون خبراً مبتدأه (المنهيات)، مفرد أو جملة^(٦٢)، و(الناهيات) يحتمل الثمانية، فهذه ستة عشر، أو خبره (الناهيات) مفرد أو جملة، و(المنهيات) يحتمل الأربعة الأول، فهذه ثمانية تضمها إلى الستة عشر يكون أربعة وعشرين، ويحتمل أن يكون (المنهيات) مبتدأً، و(وجناتهن) فاعلها^(٦٣) والخبر (الناهيات) مفرد أو جملة^(٦٤)، أو بالعكس، فهذه أربعة أخرى، فعلى تقدير ارتفاع الثلاث الوجوه أربعة وثمانون، وعلى التقدير الثاني وهو أن ينتصب الثالث. ف(وجناتهن) أحد مفعولي (المنهيات)^(٦٥)، وينتصب (المنهيات) على الاختصاص^(٦٦)، أي: أعني أو أخصّ، و(الناهيات)^(٦٧) ينتصب على الاختصاص، أو بدل من (المنهيات)، أو صفة لـ(وجناتهنّ)، فهي ثلاثة أوجه، وعلى التقدير الثالث وهو أن يرتفع الأول وينتصب الثاني والثالث ف(وجناتهنّ)^(٦٨) مفعول (المنهيات) والمنهيات يحتمل الوجوه الأربعة، وعلى التقدير ف(الناهيات) المنصوبة إما على الاختصاص أو صفة لـ(وجناتهنّ) فهي أربعة في اثنين تبلغ ثمانية، وعلى التقدير الرابع وهو أن يرتفع الأول وينتصب الثالث على الاختصاص، ف(وجناتهنّ) إما فاعل المنهيات، والمنهيات على الأربع فهذه أربعة أوجه، وإما مبتدأً وخبره (المنهيات) مفرد أو جملة، أو خبر مفرد أو جملة، ومبتدؤه^(٦٩) (المنهيات)، فهذه ثمانية، وعلى التقدير الخامس وهو أن يرتفع الأول والثالث وينتصب الثاني على أنه ثاني مفعولي (المنهيات)^(٧٠) والمنهيات على الأربعة الأول، وعلى التقدير ف(الناهيات) على الأربعة - أيضاً - فهي ستة عشر، أو المنهيات مبتدأً، والناهيات خبره مفرد أو جملة، وبالعكس فهذه أربعة أخرى تضمها إلى الستة عشر فالمجموع عشرون، وعلى التقدير السادس هو أن ينتصب الأول ويرتفعان، فالأول على الاختصاص^(٧١)، وارتفاع الثاني على أنه فاعل (المنهيات)^(٧٢) والناهيات المرفوعة يحتمل أن يكون صفة للشمس^(٧٣) أو خبراً بعد

خبر^(٧٤) ، أو خبر مبتدأ محذوف هو (هنّ) والراجعة إلى الشמוש، فهذه ثلاثة أوجه، ويحتمل أن يكون صفة لـ(وجناتهن) أو خبر مبتدأ محذوف وهو (هنّ)، والضمير للوجنات فهما وجهان تضمهما إلى الثلاثة يكون خمسة، وعلى التقدير السابع وهو أن ينتصب الأول والثاني، ويرتفع الثالث، فالأول على الاختصاص^(٧٥) ، والثاني أحد مفعولي المنهات^(٧٦) ، والناهيات المرفوعة تحتل الخمسة الأوجه المذكورة قبل هذا^(٧٧) ، فهذه خمسة أوجه وخبر أيضاً، وعلى التقدير الثامن وهو أن ينتصب الأول والثالث ويرتفع الثاني، فالأول على الاختصاص^(٧٨) ، وكذا الثالث^(٧٩) ، ويرتفع الثاني على الفاعلية للمنهات^(٨٠) ، فهذا وجه واحد، فالوجه على التقدير الأول أربعة وثمانون، وعلى الثاني ثلاثة، وعلى الثالث ثمانية، وعلى الرابع ثمانية، وعلى الخامس عشرون، وعلى السادس خمسة، وعلى السابع خمسة، وعلى الثامن واحد، فالمجموع مائة وأربعة^(٨١) وثمانون وجهاً، والله أعلم.

قول عمرو بن معد يكرب:

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٨٢)

فيه أحد عشر وجهاً، بل اثنان وعشرون وجهاً، وبيانه أن (كل أخ) مبتدأ، و(مفارقة) فيه وجوه، أحدها أنه خبر المبتدأ وأخوه فاعله^(٨٣) ، والثاني أنه مبتدأ وأخوه خبره، والثالث عكسه^(٨٤) ، والجملة على هذين خبر (كل)، والرابع أن مفارقه بدل من (كل) وأخوه خبر (كل)، والخامس أن (مفارقة) مبتدأ خبره محذوف، وهو (له)، أي: كل أخ له من يفارقه، وأخوه خبر مبتدأ محذوف، فكأنه قيل: من الذي يفارقه؟ فقيل: أخوه، أي: مفارقه أخوه، فالكلام على جملتين، والسادس هكذا وهو أن التقدير: له مفارقه و(أخوه) مبتدأ خبره محذوف، أي: أخوه مفارقه^(٨٥) ، والسابع أن المتصل بمفارقه ليس ضميراً راجعاً إلى سابق بل هو مهمل يُرى به من غير قصد نحو: ربه رجلاً، أي: كل أخ مفارقه أحد مبهم، فقيل: من ذلك المبهم؟ فقيل: أخوه، أي: أخوه ذلك المبهم، والثامن هكذا هو المبهم، و(أخوه) خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك المبهم أخوه، والتاسع: أن (كل أخ) خبر مبتدأ (مفارقة) مقدماً، والجملة خبر (أخوه) تقدمت عليه، كأنه قال: أخو كل أخ كل أخ مفارقه، والعاشر هكذا يعني (أخوه) مبتدأ و(مفارقة) مبتدأ ثانٍ خبر (كل أخ)، والجملة خبر أخوه تقدمه، أي: أخو كل أخ مفارقه كل أخ، والحادي عشر: هكذا يعني أن (أخوه) مبتدأ، و(كل أخ) خبره، و(مفارقة) بدل من (كل أخ)، أي: أخو كل أخ مفارق كل أخ، فهذه أحد عشر وجهاً، وإن شئت تشبيطاً للمبتدأ وتقريباً له أن الضمير المتصل باسم الفاعل مثل (الضاربه) فيه وجهان: أحدهما: أن يكون مجروراً،

والثاني: أن يكون منصوباً ثابتاً، على أن (الضارب) غير مضاف، فكأنه قال: الضارب إياه فعلى هذا، أو على التقادير الأحد عشر ف(مفارقة) إما مضاف أو غير مضاف، فيحصل اثنان، أضرب أحد عشر في الاثنين فيكون المجموع اثنين وعشرين وجهاً والله أعلم. قول الشاعر:

أقول لعبد الله يا زيد إنه سيأتيك عبد الله يا زيد فاصبراً^(٨٦)

كُتِبَ هذا البيت على طريق الاستفتاء والامتحان، وذكر أنه نُقِلَ من عبد الله المذكور، أخيراً ضم الدال وفتح وكسره، فما وجه ذلك، قيل: أما الجر باللام فظاهر^(٨٧)، وأما النصب فيحتمل^(٨٨) وجهين، أحدهما: أن يكون منادى مضاف، أي: يا عبدَ الله، والثاني: أن يكون (عبداً) منتهى مرفوعاً حُذِفَ نونه للإضافة بمعنى: سيأتيك عبدان لله، فلما أُضِيفَ حُذِفَ النون، كما نقول: هذان عبداً زيد، وأما الرفع فعلى أنه فاعل (يأتي) ^(٨٩)، وأكتب أيضاً أن عبد الله المذكور، أولاً يجوز فيه الوجوه الثلاثة أيضاً من حيث قياس العربية وهو أغرب^(٩٠)، أما الجر فظاهر (وأما النصب)^(٩١)، فعلى أن (ل) أمر من ولي يلي، أي: أقرب/ظ/٣، ويكون على وجهين، أحدهما أن يكون منادى مضافاً، أي: (ل) واقرب يا عبد الله، والثاني أن يكون مفعول فعل الأمر على نزع الخافض، أي أقرب وأدن من عبد الله، فلما نزع الخافض نصب فقيل: ل عبد الله، وأما الرفع فأشكل الوجوه^(٩٢)، ووجهه أن يجعل (ل) كذلك أمراً من (ولى يلي)، ويجعل (عبد) منادى مفرداً، أي: يا عبد، نحو: (افتدِ مخنوق)^(٩٣)، (والله) بالجر ليكون قسماً، أي: بالله، وإذا حذف الباء يجوز النصب والجر، تقول: الله لأفعلن، فعلى هذا يكون التقدير: ل وأقرب يا عبد لله^(٩٤)، فلما حذف حرف النداء والباء القسمية صار ل عبد الله، وبعد التنبيه لأمثال هذه اللطائف تفتتح عليك أبواب من طرق هذا الفن إن شاء الله تعالى، والله أعلم. قول أبو الطيب المتنبّي:

دَمْعٌ جَرَى فِقْضَى فِي الرَّبْعِ مَا وَجَبَا لِأَهْلِهِ وَشَفَى أَنَى وَلَا كَرَبَا^(٩٥)

فيه مباحث عشرة نذكرها في موطن السؤال والجواب؛ تيسيراً لغرض الطالب، وتسهيلاً للمطالب، فإن قلت: لِمَ يَرْتَفِعُ (دمع) وليس فاعلاً لتقدمه على الفعل، ولا مبتدأ؛ لتكثيره، ولا خبراً؛ لعدم مبتدأ ظاهر، ولا غيرها من المرفوعات وهو ظاهر؟ قلت: فيه أوجه أحدها، أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: دمع دمع^(٩٦)، والثاني أن يكون مبتدأ والمصحح لتكثيره أمور، أحدها: أن يقدر خبره ظرفاً مقدماً، أي: لي دمع، والثاني: أنه في معرض التعظيم والمبالغة،

أي: دمعٍ وأيٍّ ومعٍ لي مع عظيمٍ جزِي، فهو كالموصوف، نحو: (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) ^(٩٧) ، على أحد الوجهين فيه، والثالث: أنه موصوف بجري وما بعده خبره قوله: لأهله، أي: (دمع) موصوف بتلك الصفات ثابت (لأهله)، والثالث: أنه فاعل جرى مقدماً عليه؛ لأن الشاعر كوفي والكوفيون يُجَوِّزون تقديم المرفوع على رافعه ^(٩٨) ، فإن قلت: الجريان وقضاء الحق لأهله متقاربان، فإنه مظنة للواو العاري عن الترتيب لا للفاء الذي للتعقيب، قلت فيه وجوه أحدها: إن الجريان قد يطلق ويراد به الشروع فيه، وقد يطلق ويراد به الفراغ منه، يقال: دخل البلدة إذا شرع في دخولها، ودخلها أي: فرغ منه، والمراد هنا بالجريان: الشروع، ولا شك أن (القضاء) متأخر عن أول زمان الشروع، والثاني أن المراد به الفراغ، ولكن قضاء واجب حق الربع بكماله متأخر عن الجريان، فإنه لا يحصل قضاء حق واجبه إلا بعد الفراغ، ولا يحصل بعد أول زمان الشروع فيه، الثالث إن (الفاء) ليست للعطف بل للسببية، (و٤) ومعناه: إنَّ الجريان سبب القضاء، فإن قلت: الشفاء أيضاً مسبب عن الجريان كالقضاء، فكان حقه الفاء لا الواو، قلت: الواو للعطف على قضي الداخل عليه فاء السببية، فكان حكم السببية منصباً ومنسحباً عليه و(الواو) للجمع بينهما في كونهما مسببين عن الجريان، فإن قلت: (أنى) يتعلق بماذا فإنه لا يصح تعلقه بما قبله؛ لما فيه من الاستفهام المقتضي للصدية المانعة عن كونه معمولاً لما قبله ولا بما بعده وهو ظاهر للمانع اللفظي والمعنوي ^(٩٩) ، قلت: يتعلق بمضمر يقدر بعده، أي: (أنى شفى) أو (أنى قضى)، فإن قلت: (ولا كريا) معطوف على ماذا والأفعال المذكورة قبله مُنْبَتَّةٌ، ولا يقال: ضرب زيد ولا قام، قلت: يتعلق بالفعل المقدر بعد (أنى) الذي هو في حكم النفي؛ لما فيه من الاستفهام، فكأنه قال: ما قضى وما شفى ولا كريا، فإن قلت: (كرب) من أفعال المقاربة، وحكمه حكم (كاد)، ويشترط في خبر (كاد) أن يكون فعلاً مضارعاً بغير (أن)، وقد يدخل فيه (أن) قليلاً ك(عسى)، فما وجه ذلك؟ قلت: خبره مقدر، أي: لا كرب يشفى أو يقضى، أو: أن يشفى، أو: أن يقضى، وحذف لدلالة ما قبله عليه، فإن قلت: ظاهر هذا الكلام كالمناقض، فإنه اثبت أولاً على طريق الجزم القضاء والشفاء، ثم قال: ولا كرب أن يشفى، أو يقضى، قلت: قد ذكرنا أنه عطف على المقدر بعد (أنى) فكأنه استدرك ما جزم به أولاً منهما، وقال ليس كذلك، بل ما شفى أو ما قضى، ولا كرب أن يشفى أو يقضى، فلا تناقض ^(١٠٠) ، فإن قلت: (قضى وشفى) فعلا متعديان يقتضيان مفعولاً به على السواء، فما المرجح لذكر مفعول (قضى) دون (شفى)، قلت: السر فيه والمرجح أن قضى لا يفيد بنفسه في هذا المعرض ما لم يذكر مفعوله، وأما (شفى) فيدل بنفسه فلا حاجة فيه إلى ذكر مفعوله، وامتنح صحة ما ذكرنا بقولك: حصل القضاء وحصل الشفاء، فإن الأول غير مفيد بنفسه للمقصود، دون

الثاني وتحقيقه أن المطلوب في الأول ليس نفس القضاء، بل قضاء الواجب والمطلوب في الثاني نفس الشفاء، دون مفعوله فافترق ما بين وجه وأحسنه^(١٠١)، فإن قلت قوله لأَهْلِهِ يَتَعَلَّقُ ظاهراً بـ(وَجَبَ) وله مانع، بيانه أن ألف الإطلاق كألف الوقف، فكما لا يقال: رأيت زيدا، بالألف في الدار، ينبغي أن لا يتعلق بـ(وَجَبَ)؛ لتخلل (ظء) حرف الإطلاق بين المتعلق والمتعلق، فكما لا يحسن تخلل حرف الوقف بينهما، ينبغي أن لا يحسن تخلل حرف الإطلاق بينها، قلت: هو تدقيق حسن ما أطلعنا عليه غَيْرُ خَاطِرِكَ الْوَقَادِ وَذَهْنِكَ النَّقَادِ، وغاية الجواب عنه أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وهو معدود من ضرورات الشعر، ويكون عندك نظائر ذلك في العربية^(١٠٢)، فإن قلت: قوله في الربع ظاهر في أنه من باب تنازع الفعلين، وهو جرى وقضى، لكنه إن حُمِلَ على إعمل الأول كما هو مذهب الشاعر الكوفي^(١٠٣) لزم ترك المختار، وهو ذكر المفعول الثاني إذا كان الأولى ثم فقضى فيه^(١٠٤) (١٠٥) ، وإن حُمِلَ على اعمال الثاني لزم الشاعر ترك مذهبه، وأيضاً يؤدي إلى ذكر غير الأهم وترك الأهم، إذ تقييد الجريان بكونه في الربع أهم من تقييد القضاء؛ بأنه في الربع قلت: رعاية المعنى أولى من رعاية اللفظ، لاسيما وضرورة الشعر قائمة، وحمل الكلام على مذهب المتكلمين واجب، فالحمل على الأول أحسن؛ لمقتضيات ثلاثة: رعاية المعنى، والضرورة، وحفظ مذهب القائل، ويمكن أن يناقش في المعنى أيضاً، بأن قضاء الحق في مكان وجوب التسليم أيضاً من المقاصد، والله أعلم. قول أبي الطيب:

خُدْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ لَا تُلْزِمْنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاجِبِ^(١٠٦)

فيه سبعة وتسعون وجهاً، وبيانه أن (من) إمّا أن تكون للتبعيض^(١٠٧)، أو للتبيين^(١٠٨)، أو زائدة على مذهب الأخفش^(١٠٩)، فمفعول خذ، إمّا (ما أسطيعُهُ)^(١١٠) أو (من)؛ لأنه بمعنى: بعض، وعلى الأول فـ(من) إمّا أن يكون مرفوع المحل على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، أو منصوب المحل على: أعني بعض ثنائِي (١١١) ، وعلى الوجه الثاني فـ(ما) إمّا موصولة^(١١٢)، أو موصوفة^(١١٣)، أو مصدرية^(١١٤)، أي استطاعتي، والمصدر بمعنى المفعول، أي: مستطاعي، أما نصب بدلاً (من) (التبعيضية، أو على الاختصاص، أي: أعني أو أخص^(١١٥)، أو مفعول عليك بهذا وألزمه^(١١٦)، أو رفعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: ما أسطيعُهُ^(١١٧) مبذول، أو مؤدّى، أو نحوهما، أو خبره عليك

مقدما، أي: عليك أخذ ما أسطيعُهُ^(١١٨) ، على حذف المضاف إليه لقربنة الكلام^(١١٩) ، أو فاعل عليك على مذهب الأخفش في إعمال الظرف مطلقاً^(١٢٠) ، فهي ثلاثة، أعني الموصولة، والموصوفة والمصدرية في السبعة، أعني وجوه الرفع والنصب، فيكون أحداً وعشرين، تضمها إلى الوجين الأولين الحاصلين على تقدير جعل (ما) مفعول (خذ) فالمجموع ثلاثة وعشرون (و ٥)، ويحتمل أن يكون (ما) دوامية على الظرفية، أي: مدة استطاعتي، فالمجموع أربعة وعشرون، وأما أن يكون (ما) للنفي، أي: خذ بعض ثنائي عليك ما استطيعه، أي: لا استطيع الثناء الواجب التام، ويجوز على هذا أن لا يكون ضمير المفعول (للتناء)، بل يكون ضمير المصدر، نحو: عبد الله أظنه منطلقاً، أي: أظن ظناً، أي: لا استطيع استطاعة، فهذان وجهان آخران تضمهما إلى الأربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين، وأما أن يكون (ما) للاستفهام على أنه مرفوع المحل أي: أيُّ شيء استطيعه مبتدأ وخبر، أو منصوب المحل على أي شيء استطيعه؛ إضماراً على شريطة التفسير، فهذان وجهان آخران، فالمجموع ثمانية وعشرون على تقدير من التبعية. وإن كان من للتبيين ف(ما) إما موصولة، أو موصوفة، أو مصدرية بمعنى المفعول، أي: مستطاعي نصباً على أنه مفعول (خذ)، فهي ثلاثة أوجه، وإما أن يقدر مفعول (خذ)، أي: خذ شيئاً من ثنائي، و(ما) موصولة، أو موصوفة، أو مصدرية بمعنى المفعول، رفعا، أو نصبا، أو نفي، أو استفهامية، أو دوامية على الظرفية، أي: مدة استطاعتي، فتجري فيه الوجوه الأربعة والعشرون المذكورة فتضمها إلى الثلاثة فتبلغ سبعة وعشرين. وإن كان (من) زائدة على مذهب الأخفش، و(ثنائي) مفعول خذ، وفي (ما) الوجوه الأربعة والعشرون، أو (ما) موصوفة، أو موصولة، أو مصدرية بمعنى المفعول، على أنه مفعول (خذ)، وثنائي رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، أو نُصِبَ على: أعني، فهذه ستة أخرى تضمها إلى الأربعة والعشرين، فالمجموع ثلاثون، فالوجوه خمسة وثمانون على التبعية، وعلى التبيينية، وعلى الزيادة. ويحتمل أن يكون مفعول (خذ) جملة: ما يتلوه، أي: خذ هذا الكلام الذي أتله عليك، وهي جملة قوله: من ثنائي عليك ما استطيعه، و(من) للتبعيض، أو زائدة، و(ما) موصول أو موصوفة، أو مصدرية، بمعنى المفعول، فهذه ستة، وعلى التقادير، فإما أن يكون (ما) مبتدأ، و(من ثنائي) خبره، أو بالعكس يكون اثني عشر، تضمها إلى الخمسة والثمانين، فالمجموع سبعة وتسعون. قول أبي الطيب:

جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ بِهَا شُغْلٌ^(١٢١) (ظه)

فيه سبعمائة وخمسة وستون وجهاً بيانها، أن (أصبح) و(لي) عاملان توجهها ^(١٢٢) مفعولاً واحداً، وهو (شغل)، فعلى إعمال الأول ^(١٢٣) يكون (شغل) اسم أصبح، بمعنى صار، و(لي) خبره، وعلى إعمال الثاني ^(١٢٤) وهو فاعل الظرف ^(١٢٥)، وفي أصبح مضمراً على شريطة التفسير مطابق للمظهر ^(١٢٦)، وهو (شغل)، وعلى التقديرين، إما أن يكون الظرف - وهو لي - مقدراً باسم الفاعل، فهو مفرد، أو بالفعل فهو جملة ^(١٢٧)، فهذه أربعة وجوه، وجاز أن يكون (لي شغل بها) حالاً سدّ مسدّ الخبر ^(١٢٨)، نحو: أصبح زيد وهو غنيّ، إما مفرداً أو جملةً من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل على تقدير الظرفية بالفعل، أي حاصلًا لي شغل، أو حصل لي شغل فهي سبعة، ويحتمل أن يكون في أصبح ضمير المعشوقة، والتذكير باعتبار الصديق والحبیب ^(١٢٩)، و(لي) إما مفرد، أي: حاصلًا، إما خبر أصبح، أو حال عنه سد مسد الخبر، فهذه ستة ^(١٣٠) تضمها إلى السبعة تبلغ ثلاثة عشر، ويحتمل أن يكون في أصبح ضمير الشأن، والجملة: وهي لي شغل، إما فعلية، أو اسمية ^(١٣١)، فهذان اثنان تضمهما إلى الثلاثة عشر، تبلغ خمسة عشر، وعلى التقادير كلها، فقله (عن كُـلّ شغل) إما أن يتعلق بالمصدر وهو (شغل) معمولاً له، وإنما جاز تقدمه على المصدر؛ لكونه ظرفاً، ويُتَّسَعُ في الظروف بما لا يُتَّسَعُ في غيرها ^(١٣٢)، فهذا قسم، وإما أن يكون صفة له تقدمت عليه حالاً عنه ^(١٣٣)، وإما أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في الظرف، وهو لي، أي: حاصلًا، أو حصل، أي: صارفاً وشاغلاً عن كُـلّ شغل ^(١٣٤)، أو عن المضمّر المجرور في (لي) أو (*) مصروفًا ومشغولاً ^(١٣٥)، أو خبر بعد خبر عن شغل ^(١٣٦)، وهو أعني: عن كُـلّ شغل الخبر، و(لي) متعلق بالظرف معمولاً له، وهو كذا، و(لي) صفة أخرى تقدمت عليه، أي: على شغل، حالاً عنه ^(١٣٧)، أو وهو كذا، و(لي) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو يعني الشاغل جواباً ل(من) قال سائلاً: لمن ذلك الشاغل؟

فتقول: لي، أي: هو لي، ثم هذه الثمانية، أما أن يقدر الظرف، وهو كُـلّ (شغل) خبراً، أو حالاً بالفعل، أو باسم الفاعل، أي: يُصْرَفُ عن كُـلّ شغلٍ، أو صارفاً، فنضرب الثمانية في اثنين تبلغ ستة عشر، تضمها إلى القسم الأول، وهو أن يتعلق (عن كُـلّ شغل) بالمصدر، وهو شغل، فالمجموع سبعة عشر، وكانت الوجوه في (لي شغل) خمسة عشر، فنضربها في سبعة عشر تبلغ مئتين وخمسة وخمسين، وعلى التقادير كلها، فقله: بها، إما أن يكون متعلقاً (بشغل) معمولاً مقدماً عليه؛ لأنه ظرف، وإما أن يكون صفة تقدمت عليه حالاً، إما مقدراً بمفرد، أي: حاصلًا أو بفعل، أي: وقد حصل بها، فهذه ثلاثة أوجه تضرب فيها مئتين

وخمسة وخمسين، تبلغ سبع مئة وخمسة وستين وجها، ولما قدمنا الاعتذار عن الإكثار وجدنا أن نسلم على الإيجاز، وعرضنا التنبيه على غزارة نكت هذا الفن ولطافة مسلكه والحمد لله على حُسْنِ إرشاده.

(و ٦) قول أبي الطيب:

هَرَأَقْتُ دَمِي مَنْ بِي مِنَ الْوَجْدِ مَا بِيهَا مِنْ الْوَجْدِ بِي وَالشَّوْقُ لِي وَلَهَا حِلْفُ^(١٣٨)

فيه ألفان ومئة وستون وجهاً بيانه أن (من) إمّا موصوفة^(١٣٩) ، أو موصولة^(١٤٠) ، وعلى التقديرين محله رفع أو نصب، فالرفع على أنه فاعل (هراقت)، أي: أراقت^(١٤١) ، أو ضمير هراقت عائد إلى ما قبله من الحبيبة^(١٤٢) ، و(من) مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف جواباً لـ(من)، يقول: من المريقة؟^(١٤٣) فنقول: من بي من الوجد الخ، أو وهو فاعل فعل محذوف دلّ عليه هراقت^(١٤٤) ، أي: أراقت من بي الخ، والنصب على أعني^(١٤٥) ، فالوجهان في (من) أعني الموصوفة والموصولة مضروبان في الخمسة تبلغ عشرة، وعلى التقادير ف(ما) إمّا موصولة، أو موصوفة، إمّا مبتدأ (بي) خبره^(١٤٦) ، أو فاعل للظرف، وهو بي^(١٤٧) ، فهذه أربعة تضرب فيها العشرة، تبلغ أربعين، وعلى التقادير: فقوله: بي، أي: بشيء، أو بي، كما في بعض النسخ^(١٤٨) ، إمّا أن يتعلق بالظرف، وهو بها، أو بالوجد، أو يكون حالاً من الوجد^(١٤٩) ، أي: كائناً بسببي، أو لأجلي^(١٥٠) ، فتضرب الأربعين في هذه الثلاثة، تبلغ مائة وعشرين، وعلى التقادير فقوله: من الوجد المذكور أولاً، إمّا رفع على خبر المبتدأ المحذوف؛ جواباً لموصول: ما بك من أي شيء؟ فنقول: من الوجد، أي هو من الوجد، ومن أجله، أو نصب على أنه يتعلق بالفعل في الظرف، وهو بي، أو حال من الضمير الفاعل المستتر في الظرف، وهو بي، أي: كائناً بي من الوجد، فهذه ثلاثة أوجه تضرب فيها المئة والعشرين، تبلغ ثلاث مئة وستين، وعلى التقادير، فنقول: من الوجد المذكور ثانياً، إمّا أن يكون (من) فيه للتبيين^(١٥١) حالاً من (ما) أو من الضمير الذي وهو فاعل للظرف، وهو بها، أي حصل بها كائناً من الوجد، أو للابتداء^(١٥٢) متعلق بمعنى الفعل في (بها)، أي: من جهة الوجد ولأجله، أو حالاً من الضمير فيه^(١٥٣) ، أو من (ما) أو خبر مبتدأ محذوف جواباً لـ(من)، يقول: من أي شيء حصل؟ فيقال: من الوجد، أي: هو من الوجد، فهذه ستة أوجه تضرب فيها المبلغ المذكور وهو الثلاث مئة والستون، تبلغ ألفين ومئة وستين وجهاً. قول أبي الطيب:

قَفَّ عَلَى الدَّمْنَتَيْنِ بِالذَّوِّ مِنْ رِيَاءٍ كَخَالٍ فِي وَجْنَةٍ جُنْبَ خَالٍ

فيه ألف وَجْهٍ، وثمانية آلاف وجه^(١٥٤) ، بيانه أن (على الدمنتين) إمّا أن يتعلق بقف، أو يكون حالاً من ضميره، إمّا مفرد، أي: حاصلًا على الدمنتين، أو جملة فعلية على تقدير الظرف بالفعل، أي: يحصل، أو جملة اسمية، أي: أنت على الدمنتين (ظ ٦) على الاكتفاء بالضمير دون الواو، نحو: كلمته فيه إلى في^(١٥٥) ، فهذه أربع احتمالات، وعلى التقادير، فقوله: بالذو، إمّا أن ينتصب، أو يرتفع، وعلى الأول، إمّا أن يتعلق بـ(قف)، أو بالظرف، وهو على الدمنتين^(١٥٦) ، فهما وجهان، وأما أن يكون حالاً من ضمير (قف)، أو من ضمير الظرف^(١٥٧) ، أو من (الدمنتين)^(١٥٨) وعلى الثاني، وهو الارتفاع يكون خبر مبتدأ محذوف وهو (انت) أو هما^(١٥٩) ، ويرجع إلى الدمنتين، فوجوه الحال وخبر المبتدأ خمسة، والحال والخبر في كلّ واحد منها إمّا أن يكون مفرداً، أو مقدرًا بجملة اسمية، أو فعلية^(١٦٠) ، والخمسة في الثلاثة خمسة عشر، تضمها إلى الوجهين الأولين وهما التعلق بـ(قف)، أو بالظرف، فالمجموع سبعة عشر فتضرب فيها الاحتمالات الأربعة المذكورة في قوله: (على الدمنتين) تبلغ ثمانية وستين، ثم قوله: من رياء، أما أن يتعلق بـ(قف)، و(من) للتبويض على حذف المضاف، أي: في بعض منازل رياء، وهي المعشوقة^(١٦١) ، فهذا قسم، وإمّا أن يكون حالاً من ضمير (قف) أو ضمير الظرف، الأول وهو: على الدمنتين، أو من ضمير الظرف الثاني^(١٦٢) ، أو من الدمنتين أو من الذو، وإمّا أن يكون خبر مبتدأ محذوف وهو: هما، أي: الدمنتان، أو هو، أي: الذو، أو أنت، فوجوه الحال وخبر المبتدأ أيضا ثمانية، والظرف فيها إمّا مفرد أو مقدر بجملة اسمية، أو فعلية، فهي أربعة وعشرون مع القسم الأول وهو التعلق بـ(قف)، فهي خمسة وعشرون تضرب فيها الثمانية والستين تبلغ ألفاً وسبع مئة وجه، وعلى التقادير قوله كخال، الكاف فيه إمّا اسم^(١٦٣) مرفوع أخذ هاهنا، على انه خبر مبتدأ محذوف وهو (الدمنتان)، أو (الذو)، أو وينصب على تقدير: أعني مثل خال، فهذه ثلاثة أوجه، وأما حرف، والجار والمجرور، إمّا رفع على أنه خبر المبتدأ المحذوف وهو (الدمنتان)، أو (الذو)، أو نصب على أنه حال من الدمنتين، أو من الذو، فهو على تقدير كونه حرفاً على أربعة أوجه، والجار والمجرور، في كلّ واحد منها، إمّا مفرد، أو جملة فعلية، أو اسمية فما ذكرنا يكون اثنا عشر^(١٦٤) وجهاً مع الثلاثة الأول يكون خمسة عشر وجهاً تضرب فيها الوجوه السابقة، وهي الألف والأربعة^(١٦٥) مئة تبلغ خمسة وعشرين ألف وجه^(١٦٦) ، وعلى التقادير، قوله: ووجنته، إمّا مرفوع المحل على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب المحل

على أنه حال من قوله^(١٦٧) : خال، ويقدر موصوفاً بقوله: جنب خال، كما يأتي، أو مجرور على أنه صفة خال والظروف، إمّا مفرد أو جملة فعلية، أو اسمية، فهي ثلاثة في ثلاثة تكون تسعة فتَضْرِبُ فيها المبلغ السابق (و ٧) وهو خمسة وعشرون ألفاً^(١٦٨) تبلغ مئتي ألف وخمسة وعشرين ألفاً^(١٦٩) ، وإن شئت قلت: يحتمل قوله جنب خال من حسب العربية^(١٧٠) أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، أو مجروراً، فالرفع على خبر المبتدأ المحذوف، والنصب على الظرفية في جنب الخال^(١٧١) على أنه حال، أو صفة الحال والجر على أنه صفة حال، ويحتمل الصفة والحال أن يكون مفرداً، أو مقدرًا بجملة فعلية أو اسمية، فهذه ثمانية أوجه تضرب فيها المبلغ المذكور وهو مئتا ألف وخمسة وعشرون ألفاً^(١٧٢) ، تبلغ ألف ألف وجه وثمانية مئة ألف وجه^(١٧٣) . ولما نبهناك على الميزان، وأرشدناك بأوضح بيان، لم يصعب عليك استخراج وجوه الإمكان، إن شاء الله وحده، ويمكن أن يزداد على هذه الوجوه في البيت، ولكن مللنا الإكثار فأثرنا الاختصار، والحمد لله على نعمه حمد الشاكرين، قد تم نقلاً في أربع ساعات متواليات من يوم الاثنين الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام، من شهور سنة ثمان وتسعين بعد الألف في مشهد الرضا(ع) على يدي السيد محمد مهدي الحاج علي أصغر القزويني، عُفي عنهما.

هوامش البحث :

(١) قوله: (الميمون)، أي: المبارك، وأصله من اليمين، يقول الزاغب الاصفهاني (ت٤٢٥هـ): ("وأصحاب اليمين الواقعة/٢٧، أي: أصحاب السعادات الميامين، وذلك على حسب تعارف الناس في العبارة عن الميامين باليمين، وعن المشائم بالشمال، واستعير اليمين للتيمن والسعادة.. مفردات ألفاظ القرآن، ٨٩٣، تحقيق: صفوان عدنان داودي، منشورات طليعة النور، قم - ايران، (د - ت). وجمع الميمون (ميامين)، وقد بَمَنَّهُ اللهُ يُمَنًا، فهو ميمونٌ، والله اليامنُ. ينظر: لسان العرب، لابن منظور(ت٧١١هـ)، ٤/٤٣٩٩.

(٢) قوله: (الإغراب)، له معنيان: أحدهما: (الإتيان بالشيء الغريب)، وهو مأخوذٌ من قولهم: أغرب الرجلُ إذا جاء بشيءٍ غريبٍ ، وثانيهما (الكثرة)، وهو مأخوذٌ من قولهم: (أغرب الرجلُ إذا لم يُبق شيئاً إلا تكلمَ به، وأغربَ الفرسُ في جريه: وهو غاية الإكثار) هذان المعنيان أقرب معاني (أغرب) إلى مفهوم الإغراب هنا، وكلٌّ من المعنيين صالحٌ لقوله: (الميمون بالإغراب)، أمّا المعنى الأوّل - وهو الإتيان بالشيء الغريب - فيه يتحقق شرف المعنى؛ وذلك عندما يكون الكلامُ مُبدعاً غيرَ مُبتدلٍ أو مكرورٍ، وهذه من أهم سمات التعبير القرآني، يقول الباحث عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت١٤٢٩هـ): (أمّا المعنى فيطلبون فيه أن يكون شريفاً، وشرف المعنى أن يقصد الشاعر فيه إلى الإغراب: اختيار الصفات المثلى إذا وصفَ، أو مدحَ لائتالي بالواقع إذا وصفَ فرساً وجب أن يكون الفرسُ كريماً، وإذا تغزّل ذكر من أحوال محبوبه ما يمتدحُه ذو الوجه الذي يرح به الحبُّ، وإذا مدحَ فعليه أن يذكُر ما يدلُّ على شرف المقام ابداعاً وإغراباً لا مُراعاةً لصِدقِ الموقفِ، ولصفاتٍ ممدوحه كما يراه، ويطلبون فيه أن يكون صحيحاً، وصحة المعنى عندهم أن يسلم من الخطأ التاريخي أو المعرفي) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ١/١٠٠، الناشر مكتبة

وهبة ، ط/١(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). وأما المعنى الثاني - وهو الكثرة من قولهم : أغربَ الرَّجُلُ إذا لم يُبْقِ شيئاً إلا تكلم به - فهو ليس بعيداً عن خصوصية الخطاب القرآني بوصفه خطاباً إلهياً متكاملًا، وخير ما يمثل هذه الحقيقة قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا" الاسراء/٨٩.

٣) قوله: (المنعم بخطابه القديم): إشارة إلى مسألة عقديّة مفادها: هل كتاب الله قديمٌ أو حادثٌ؟ فمذهب الجمهور من أهل السنة أنه قديمٌ، ومذهب المعتزلة والشيعه أنه حادثٌ، ينظر: التوحيد، للشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ)، ٢٢٧، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. وينظر المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار الأسد آبادي (١٤١٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خضر نبيها، ٢١٥/١٦، دار الكتب العلمية، ط/١، (٢٠١٢م-١٤٣هـ)، بيروت- لبنان. وينظر: مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية(ت٧٢٨هـ)، ٤٦/٣، علق عليه: محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي(د.ت). والغريب أن الراوندي وهو من علماء الشيعة ومن أقطابهم يقول بقدم القرآن، ولعل وصفه للقرآن بأنه قديمٌ متأتٍ من جهة أن القرآن ذكر في الصحف الأولى، ووصف عظم شأنه، وهذا لا ينافي قول علماء الشيعة الذين يقولون بأن القرآن حادثٌ، وبهذا قال المعتزلة، يقول القاضي عبد الجبار الأسدآبادي في كتابه المغني- تحت عنوان في الدلالة على قدم القرآن وإعجازه من هذا الوجه:- (وعلى هذا الوجه يصح ما يُأثر، من أن في الصحف الأولى أجمع ذكر القرآن، ووصف عظم شأنه، ووصف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا يدل على ما في تقدمه من المصلحة، لغير الملائكة) ثم بعد ذلك مباشرة يقول: (لكنه تعالى لا بد من أن يخلقه - أي: القرآن - حتى يصح أن تعرف الأنبياء حاله، وحال من جعله مُعداً لأن يظهره على يده، ويجعله مُعجزة له) ٢١٥/١٦.

٤) مصّاقع: جمع (مصنّع) وهو المُنوَّجُه، اسم مكان، وصنّفُ الكلام: ناحيته، أي: تحدّى مناحي كلام البلغاء.

٥) إشارة إلى قوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" الأنبياء/١٠٧.

٦) إشارة إلى قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ" المائدة/٦٧.

٧) من المحقق يقتضيهما السياق.

٨) في الأصل وردت (له).

٩) المائدة ٢٥، وتامهما: (فَأُفْرَقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ).

١٠) أي: يصح هذا الوجه الأعرابي على تقدير عطف جملة على جملة، أي: عطف جملة: (ومثلي أخي) على جملة: "...إني لا أملك إلا نفسي"، بتقدير: (مبتدأ) هو (مثلي)، وخبره (أخي) اعتماداً على دلالة السياق في الجملة المعطوف عليها وهي "اني لا املك الا نفسي".

١١) ويؤكد هذه الدلالة وجود الواو العاطفة التي للجمع، أي مطلق الجمع، ومعناه بثلاثة أوجه: الأول: ان يكونا قالا هذا القول معاً. الثاني: اني يكون المتقدم قال أولاً. الثالث: ان يكون المتأخر قال أولاً. هذا معنى مطلق الجمع في الواو العاطفة. ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢١٨، ط/١، المطبعة الاميرية ببولاق (١٣١٦ هـ). وينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن هشام الانصاري (٧١٦ هـ) ٣٥٤/٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (د - ت) وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي " ت ٧٤٩هـ"، ١٨٨، تحقيق: طه محسن، بغداد، ١٩٩٧م.

١٢) هكذا وردت في الأصل والصحيح: (أو عطفاً)؛ لأنها معطوفة على خبر كان المذكور في سياق النص السابق. وقد تصح إذا قدرت خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أو هو عطفٌ، وما ذكرناه أولى منه.

١٣) يجوز العطف على موضع اسم (إن)؛ لأن على موضع (ابتداء) في الأصل. ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٥٨، والتابع في كتاب سيبويه، ٨١، د. عدنان محمد سلمان منشورات وزارة التعليم العالي، العراق - بغداد (د. ت).

١٤) هكذا وردت في الأصل والصحيح: (أو عطفاً)؛ لأنها معطوفة على خبر كان المذكور في سياق النص السابق. وقد تصح إذا قدرت خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أو هو عطفٌ، وما ذكرناه أولى منه.

١٥) قوله: " لوجود الفاصل "، أي: يسوغ عطف الظاهر على الضمير الذي هو في محل رفع بوجود فاصل - وهو رأي سيبويه ومن تابعه من البصريين - ومثاله قوله تعالى: " لو شاء الله ما أشركنا ولا آبأؤنا " الأنعام/ ١٤٨، عطف (آبأؤنا) على الضمير (نا) الذي هو في محل رفع فاعل للفعل (أشرك). ينظر الكتاب ٣٩٠/١، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأتباري النحوي "٥٧٧هـ"، ٢٥٢/٢ - ٢٥٣، ط/٣ ذو الحجة ١٣٧٤هـ - أغسطس ١٩٥٥م. وعليه يكون (أخي) في الآية معطوفاً على الضمير المستتر بعد الفعل (املك)، أي: انا، الذي هو في محل رفع فاعل للفعل "املك"، وساغ هذا العطف ؛ لوجود فاصل بين المعطوف عليه " الضمير المستتر انا " وبين المعطوف " أخي " وهذا الفاصل هو (إلا نفسي).

١٦) الوجهان الأولان هما: (ان يكون اخي مبتدأ حذف خبره)، أي: اخي لا يملك الا نفسه او (خبر مبتدأ محذوف) أي: ومثلي أخي. اما الوجه الخامس فهو: (ان يكون اخي فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور قبله) أي: ولا يملك أخي نفسه، وعلى هذه التقديرات تكون الجمل الثلاثة في محل نصب حال.

١٧) ويجوز - أيضاً - العطف على اسم (إن) بالنصب حملاً على الظاهر ؛ لأنه معمول ل(إن) منصوب.

ينظر كتاب سيبويه ٢٨١/١، والتوابع في كتاب سيبويه، ٨١.

١٨) أي: إن (أخي) - بحسب هذا الوجه - مفعول معه وقع بعد (الواو) التي بمعنى " مع " والنحويون اختلفوا في ناصب المفعول معه. ينظر العوامل المئة، ص ٥١، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني " ت ٤٧١هـ "، عني بنشره أنور بن أبي بكر الشخيلي الداغستاني، دار المنهاج، ط/١ (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) جدة - المملكة العربية السعودية.

١٩) قوله: على ضعف تأكيد لمذهب سيبويه في مسألة عطف الظاهر على الضمير المجرور في نحو: " مررت بك وزيد " إذ قبح عنده هذا العطف وإن أكدوا الضمير المجرور بضمير منفصل، نحو: " مررت بك أنت وزيد "، ينظر الكتاب ٣٩١/١.

٢٠) هذا عجز بيت وصدرة: أكلُ امرئٍ تحسبُينَ امرأً، والشاهد فيه هو ان (نارٍ) في البيت مضاف إليه ل(كل) محذوفة استغني عنها بذكر لفظ (كل) المذكورة أولاً في صدر البيت (كُلُّ امرئٍ). وبهذا يكون - بحسب هذا الوجه الإعرابي - أخي مضاف إليه ل" نفس " المضاف المحذوف والذي استغني عن ذكره بذكره أولاً في قوله: " الا نفسي ". وهو لأبي دؤاد الإيادي ونسب إلى عدي بن زيد العبادي، ينظر: الكتاب ٦٦/١، والأصمعيات ١٩١، اختيار الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، ط/٧، ١٩٩٣م.

٢١) في الأصل (أنها) ورواية الديوان (أنه).

٢٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه، ١١٢، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط/١ (٢٠٠٤م - ١٤٢٥م). ويروى فعدت أي: البقرة الوحشية، كلا الفرجين: في كلا الفرجين، والفرج الواسع من الأرض أو الثغر، تحسب أنه لم يثن، على اعتبار أنه يقول فعدت كلا الفرجين تحسب أن كل واحد منهما... وقال ثعلب (ت ٢٩١ هـ): (المولى في هذا البيت معناه أولى، كأنها تحسب كل فرج أولى بالمخافة من الثاني؛ لحيرتها) وقال الأصمعي (ت ٢١٦ هـ): أراد بالمخافة الكلاب ومولها صاحبها، أي: غدت وهي لا تعرف أين هي منها، وخلفها بدل من مولى، وقيل بل خلفها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو". (شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ٣١٠، تحقيق: د. إحسان عباس، منشورات التراث العربي، سلسلة مصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٣م).

٢٣) في الأصل (عدت) بالعين المهملة (تصحيف).

٢٤) في الأصل (عدت) بالعين المهملة (تصحيف).

٢٥) في الاصل (التوحيد) والصواب ما اثبتناه، قوله: ((فالضمير في (أنه) إما يرجع إلى كلا لتوحيد اللفظ)) معناه أن الضمير (الهاء) في (أنه) على كلا مراعاةً للفظها في الافراد (على رأي البصريين) وهو الوجه الراجح على مراعاة

المعنى، فقولنا: "زيدٌ وعمرٌ كلاهما قائمٌ" إذ كان المراد بكلاهما الخبر لا التوكيد مراعاة للفظها، أي: كلا أرجح من قولنا: "زيدٌ وعمروٌ كلاهما قائمان" إذا كان المراد بكلاهما الخبر لا التوكيد. ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعراب ٢٠٤/١. والإتصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/٢ - ٢٣٨.

(٢٦) خلفها وأمامها، وهذا هو الوجه الأول.

(٢٧) أي خلفها وأمامها (المبتدأ).

(٢٨) أي: (مولى المخافة مبتدأ وخلفها وأمامها خبره) ويردُّ على الوجه اعتراضٌ مفاده أنه يلزم منه أن يكون الخبر أعرف من المبتدأ؛ لأنَّ المضاف إلى الضمير أعرف من المضاف إلى المعرف ب(ال) وهذا الإعراب ليس ممنوعاً، أو محضوراً، ولكنه وجه غير راجح.

(٢٩) والرابع عكسه، أي: أن يكون (مولى المخافة) خبر مقدم و(خلفها وأمامها) مبتدأ مؤخر، وهو أرجح من الوجه السابق لما ذكرت.

(٣٠) على القطع أي جملة جديدة.

(٣١) المولى تأتي بمعنى الولي وهو على وزن فعيل. ينظر ديوان الأديب، ٢٢٤/٣، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، ولسان العرب، ٤/٣٥٩، طبعة مؤسسة الأعلمي، مراجعة د - يوسف البقاعي وصاحبيه.

(٣٢) أي ان هذا الوجه، وهو البدلية يقويه المعنى ؛ وذلك لان البقرة المطاردة من لدن الصياد تتخيل ان كلا الفرجين مظنه خوف وهلع من كل جهاتها من الخلف والامام فهي تحسب ان الصياد كامن لها في كل انحاء هذين الفرجين يتربص بها شراً، وبالتالي خطره محدقٌ بها من كل صوب.

(٣٣) أي: يكون (مولى المخافة) خبراً أولاً ل(إن)، و(خلفها وامامها) خبراً ثانياً لها.

(٣٤) ان يكون مولى خبراً اول لمبتدأ محذوف مقدر ب(هما) و(خلفها وامامها) خبراً ثانياً.

(٣٥) أي هو يعود على الخوف مبتدأ محذوف مقدر من سياق الكلام، وخبره (خلفها وامامها). وتكون هذه الجملة خبراً ل(مولى المخافة) المبتدأ.

(٣٦) أي: ان (خلفها وامامها) فاعل ل(مولى المخافة) ؛ لأنه بمعنى الولي، ولايستقيم هذا الوجه الا بأنه يكون فاعلاً للوصف سدّ مسدّ الخبر ؛ وهذا التخريج لا يستقيم على رأي البصريين الذين اشتروا اعتماد الوصف المبتدأ على نفي او شبهه، ويستقيم على رأي الاخفش والكوفيين الذين لم يشترطوا في الوصف اعتماده على نفي وشبهه. (ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٨٩/١٦ لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط/٢٠ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م)، وينظر شرح التصريح على التوضيح، ٣٩٤/١، لخالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى المصري (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط/١ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لالفية ابن مالك، ١٠٦/١، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت لبنان)، ط/١ (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).

(٣٧) أي: على حذف عامل (النصب)، يقدر ب(تمشي)، او (تجري)، او (تعدو)، مسند إلى (البقرة)، وهو عنده بمنزلة (كلمته فوه إلى في)، أي: جاعلاً فاه إلى في، ثم حذف هذا (أي: جاعلاً)، وجعل (فاه إلى في) نائباً عنه، ويجوز (فوه إلى في). ينظر: اللباب في علل الباء والاعراب، ٢٨٧/١، لابي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت ٦١٦ هـ) تحقيق: عبد الاله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط/١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م).

(٣٨) أي: يكون (كلا الفرجين) مبتدأ و(خلفها وامامها) خبره، وهذه الجملة في محل رفع خبر للفعل الناقص (غدت).

(٣٩) ثمة اضطراب ونقص في هذا النص، وقع بسبب الناسخ، وتمام ضبطه هو: (وعلى التقادير إمّا أن يكون (تحسب) عاملاً، أو ملغى، بأن يكون (إن) مكسوراً على أنه خبر (كلا) لا مفعول به ثانياً ل(تحسب)؛ لأنها معلقة عن العمل وإمارة الغائه مجيء (إن) مكسورة الهمزة بعده، أي: يحسب إنّه مولى المخافة، وقد المح الناسخ ب(كذا)، أي: كذا هي في النسخة التي نقل عنها.

- (٤٠) في الأصل (ما على) والصواب ما اثبتناه.
- (٤١) الديوان، ١٠٩. كَتَى بالشموس عن النساء ، وكَتَى بالغروب عن بعدهنَّ، والجانحات: المائلات، والناهيات: اللاتي أنهيت وجناتهنَّ عقولنا وقلوبنا، والوجنة: العظم المشرف في أعلى الخد، ثمَّ وصفَ الوجنات بأنَّها تنهبُ الناهبَ، أي: الرجل الشجاع المغوار. ينظر: التبيان في شرح الديوان، النسوب لأبي البقاء العكبري، ١٢٢/١.
- (٤٢) أي: يرتفع (المنهيات، وجناتهنَّ، واللابسات)، وسيوضح المؤلف وجوهها الاعرابية.
- (٤٣) أي: ينتصب (المنهيات، وجناتهنَّ، واللابسات).
- (٤٤) أي: يرتفع (المنهيات) وينتصب (وجناتهنَّ، واللابسات).
- (٤٥) أي: يرتفع (المنهيات) و(وجناتهنَّ) وينتصب (الناهيات) على القطع.
- (٤٦) أي: يرتفع (المُنْهياتُ) و(الناهياتُ) وينتصب (وجناتهنَّ).
- (٤٧) أي: ينتصب (المنهيات) ويرتفع (وجناتهنَّ) و(الناهيات).
- (٤٨) أي: ينتصب (المنهيات) و(وجناتهنَّ) ويرتفع (الناهيات).
- (٤٩) أي: ينتصب (المنهيات) و(الناهيات) ويرتفع (وجناتهنَّ).
- (٥٠) أي: الوجنات فاعل الوصف (المنهيات).
- (٥١) أي: خبر ثانٍ لـ(الشموس) وخبره الاول متعلق بالجار والمجرور بـ(أي).
- (٥٢) هكذا ورد في الاصل، والصواب: او خبر مبتدؤه محذوف يقدر بـ(هُنَّ) أي: هُنَّ المنهياتُ.
- (٥٣) أي: على تقارير الاعراب الاربعة مع (المنهيات) تتحقق مع (الناهيات) بالنسبة (للشموس) أي: مثل (المنهيات) بالنسبة (للشموس) من حيث الصفة او البدلية او خبر ثانٍ للشموس او خبر مبتدؤه محذوف (أي: على القطع) بتقدير (هُنَّ الناهياتُ).
- (٥٤) في الاصل (الاربع).
- (٥٥) أي: ان تكون (الناهيات) - بحسب الوجوه الاربعة المذكورة - بالنسبة لـ(وجناتهنَّ) ؛ لان الناهيات بعد (الشموس) وبعد (وجناتهنَّ) وبالتالي تصلح الوجوه الاعرابية الاربعة المذكورة ان تكون للشموس او بالنسبة لوجناتهنَّ.
- (٥٦) في الاصل (يكون).
- (٥٧) أي: تكون الوجنات مبتدأ مؤخرًا، والخبر مقدمٌ هو (المنهياتُ).
- (٥٨) الخبر المقدم (المُنْهياتُ) يكون في تقدير مفرد، أي: (وجناتهنَّ المُنْهياتُ قُلُوبِنَا وَعُقُولِنَا)، أو يَكُونُ في تقدير جُمْلَةٍ، أي: وَجَنَاتُهُنَّ هُنَّ المُنْهياتُ قُلُوبِنَا وَعُقُولِنَا).
- (٥٩) في الاصل (فهذا). والصواب ما اثبتناه.
- (٦٠) أي: الوجوه الاعرابية المذكورة سلفاً.
- (٦١) هكذا وردت بالأصل، وبحسب البيت (قلوبنا وعقولنا)، أي: ان المنهيات اسم فاعل من (الفعال) انهبت الذي يتعدى لمفعولين احدهما اصلي والآخر بسبب زيادة همزة التعدية التي جعلته يتعدى لمفعولٍ ثانٍ اذ هو في الاصل (نَهَبَ) فعل ثلاثي من الباب الثالث يتعدى لمفعول واحد. وفي البيت لم يذكر مع المنهيات الا مفعولاً واحداً هو (عقولنا وقلوبنا).
- (٦٢) أي: تكون (وجناتهنَّ) خبراً ومقدماً مبتدؤه (الناهيات) - ايضاً - على تقدير كون الخبر (وجناتهنَّ) مفرداً، او جملة بتقدير (هن وجناتهنَّ).
- (٦٣) أي: تكون (المنهيات) مبتدأ و(وجناتهنَّ) فاعل للوصف ويلزم من هذا الاعراب ان يكون جارياً على رأي الاخفش والكوفيين الذي اشرنا له سلفاً بعد اعتماد الوصف المبتدأ (المنهيات) على نفي او شبهه.
- (٦٤) أي: تكون الناهيات خبراً لـ(المنهيات) المبتدأ - وايضاً - ويحتمل - ايضاً - ان يكون الخبر (الناهيات) مفرداً او جملة على تقدير (هن الناهيات).
- (٦٥) أي: تكون (وجناتهنَّ) المفعول الثاني لـ(المنهيات).

- ٦٦) أي: تكون (وجناتهن) منصوبة بفعل محذوف على الاختصاص، أي: اعني أو اخص، وتقدير كونها مفعولاً به ثانياً لـ(المنهيات) أولى؛ لانه يجري على الاصل.
- ٦٧) أي: تكون (الناهيات) منصوبة على الاختصاص، أي: اخص الناهيات.
- ٦٨) أي: تكون (الناهيات) في البيت: (... وجناتهن الناهيات...) صفة لـ(وجناتهن).
- ٦٩) في الأصل (مبتداه) بتسهيل الهمزة والصواب ما اثبتناه؛ لأنها في موضع رفع.
- ٧٠) أي: تكون (المنهيات) مرفوعة و(وجناتهن) منصوبة و(الناهيات) مرفوعة، فيكون الوجه الاعرابي لـ(وجناتهن) هنا هو كونها مفعولاً ثانياً لـ(المنهيات).
- ٧١) أي: تكون (المنهيات) منصوبة على الاختصاص، أي: اعني، أو اخص المنهيات.
- ٧٢) أي: يكون (وجناتهن) فاعلاً لـ(المنهيات).
- ٧٣) أي: تكون (الناهيات) صفة لـ(الشموس) في البيت.
- ٧٤) أي: تكون (الناهيات) خبراً ثانياً لـ(الشموس) المبتدأ في البيت، وخبره الاول جار والمجرور (بي) المتعلق بمحذوف.
- ٧٥) أي: ينتصب الاول وهو (المنهيات) على الاختصاص، أي: اعني، أو اخص المنهيات.
- ٧٦) أي: يكون (وجناتهن) مفعولاً ثانياً لـ(المنهيات).
- ٧٧) أي: الناهيات المرفوعة يحتمل الخمسة اوجه المذكورة في الصفحة السابقة وهي (الوجه الاول: صفة للشموس، الوجه الثاني: أو خبر ثانٍ لـ(الشموس) في البيت، الوجه الثالث: أو خبر مبتدأ على تقدير (هُنَّ) الراجعة إلى (الشموس) والوجه الرابع: أو يحتمل أن يكون صفة لـ(وجناتهن). ولكن يرد اعتراض على المؤلف مفاده ان (وجناتهن) بحسب هذا الوجه منصوبة و(الناهيات) مرفوعة، ولا يكون (الناهيات) بالرفع صفة لـ"وجناتهن" بالنصب إلا على القطع، وهو وجه من الوجه الثلاثة اجاز فيها سببويه قطع (النعته) وهو القطع على المدح، وشرطه ان يكون المنعوت عند الناس نبهياً، وأن يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر فيه عند المخاطب حال مدح وثناء من مثل قولك: " مررتُ بقومك الكرام الصالحين المطعمين في المحل " ينظر: الكتاب ١/٢٥٠ - ٢٥١ " طبعة بولاق " وينظر: التوابع في كتاب سببويه /٣٢. أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (هُنَّ)، أي: (هُنَّ الناهيات)؛ ويمكن أن تكون هذه الجملة في محل نصب حال من (وجناتهن).
- ٧٨) أي: (المنهيات).
- ٧٩) أي: (وجناتهن).
- ٨٠) أي: (الناهيات) يكون - بحسب هذا الوجه الاعرابي - فاعلاً لـ(المنهيات).
- ٨١) في الاصل (واربع). والصواب ما اثبتناه؛ مطابقة لاحكام العدد في النحو العربي.
- ٨٢) ينظر: عمرو بن معديكرب الربيدي الصحابي الفارس الشاعر، ١٤٦، للدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الثبيان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، وجمهرة أشعار العرب ١٤، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠ هـ)، حقه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، والكامل في اللغة والادب ٤/٦٥، لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط/٣، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- ٨٣) أي: فاعل الوصف (مفارقة) والهاء فيه مفعول به يعود على (أخ) في قوله (وكلُّ أخ).
- ٨٤) أي: يكون (مفارقة) خبراً مقدماً و(اخو) مبتدأ مؤخرًا.
- ٨٥) أي: يدل عليه (مفارقة) المذكور أولاً.
- ٨٦) البيت مجهول القائل، ينظر: الانتخاب لكشف الايبات المشكلة الاعراب ٣٩.
- ٨٧) الراجح أن الناسخ واهم في قوله: (أما الجر باللام فظاهر)؛ لأن اللام موجودة مع (عبد الله) المذكور أولاً، أما مع (عبد الله) الأخير المخصوص بالحكم هنا فلا (لام) ظاهرة معه، وإنما كان على تقدير: (سيأتي كعبد الله).
- ٨٨) في الاصل (محتمل) والصواب ما اثبتناه.

- (٨٩) أي: يكون (عبدالله) فاعل مرفوع بالالف؛ لأنه مثنى و (الله) اللام حرف ولفظ الجلالة اسم مجرور.
- (٩٠) أي: غريب.
- (٩١) الراجح ان سقطاً حصل بعد قوله: (أما الجر فظاهر)، ويمكن تبين الكلام الساقط بأنه: (وأما النصب) فعلى أن (ل) امر... بقرينة السياق ووجود (الفاء) مع (على) المذكورة بعد كلمة فظاهر.
- (٩٢) أي: إن هذا البيت من الأبيات المشكلة في الإعراب، وهذا الوجه أشكل الوجه؛ لما فيه من تكلف التخريج وتعسف التأويل.
- (٩٣) هو مثل يقال في كل مضطر وقع في شدة، وضيق وهو يبخل بافتداء نفسه بماله، أي: افتدِ نَفْسَكَ يا مَخْنُوقٌ، ينظر: مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)، ٧٨/٢ (الرقم ٢٧٦٥)، وينظر: المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمد بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ٢٦٥/١ (الرقم ١٢١). وهو من شواهد الكتاب ٣٢٦/١ (بولاق)، والمقتضب ٢٦١/٤، ووجه حذف حرف النداء مع النكرة عند سيبويه قليل وضعيف، جاء في الكتاب: "... وقال في مثل افتدِ مَخْنُوقٌ، وأصبح ليلٌ، واطرق كَرَا، وليس هذا بكثير ولا قوي.. " ٣٢٦/١ وحُمل في استجازته مع المثل على الضرورة كما هو الحال في الشعر؛ لكثرة الاستعمال ينظر: المقتضب ٢٦١/٤. ويذكر ابن جني (ت ٣٩٥هـ) أن هذه الأمثال (افتدِ مَخْنُوقٌ)، و(أصبح ليلٌ)، و(اطرق كرا) يريد يا مَخْنُوقٌ ويا ليلٌ، ويا كروان محمولة على الضرورة جرياً على المنظوم من الشعر وان كانت نثرًا، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٧٠/٢ وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط/١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. ويذكر ابن عصفور (ت ٩٦٩هـ): " انه في الشعر كثير، وقد جاء منه شي في الكلام قالوا: (افتدِ مَخْنُوقٌ)، واطرق كرا، و(أصبح ليلٌ) الا انه ما جاء شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.. ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي ابو الحسن المعروف بابن عصفور، ١٥٥/١، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١/١٩٨٠ م.
- (٩٤) هكذا وردت بالأصل والصواب (الله).
- (٩٥) ديوانه ٩٧. من قصيدة له، يمدح فيها أبا الحسن المغيث بن علي بن بشر العجلي المعنى: يريد أنه يكمن في منازل الأحباب بدمع قضى لهم ما وجبه شفاؤه من وجده ثم رجع عن ذلك، وقال: كيف قضى ذلك ولا قارب ولا دانا، كلاً، ولا قضى الحق ولا شفى الوجد، وذلك لكثرة بكائه، وغلبة الوجد عليه، ظن انه بلغ بذلك القضاء حقه، ثم رجع إلى نفسه فعاد عن ذلك ونفى أن يكون قضى حقه أو قارب. ديوان أبي الطيب المتنبى بالشرح المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) المسمى ب(التبيان في شرح الديوان)، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبه، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان - (د. ت).
- (٩٦) هذا وجه ضعيف من ناحية المعنى، وأما من ناحية الشكّل التركيبيّ فلا إشكال، ولكن ينبغي على المعرب أن يراعي بإعرابه المعنى والشكل وليس احدهما دون الآخر.
- (٩٧) مثلٌ، مفاده أنهم سمعوا هريز كَلْبٍ في وقتٍ لا يهزُّ في مثله إلا لسوء، فقالوا: ذلك، أي: إن الكلبَ إمّا حملة على الهريز شرٌّ يَضْرِبُ فيما يستدل به على الشرِّ. (المستقصى في أمثال العرب)، ١٣٠/٢، رقم (٤٤٨). (شرُّ أهرّ ذا نابٍ)، أي: شرٌّ عظيم. ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني لالفية ابن مالك ٣٠١/١. ويقول الرضي فيه إن (شرٌّ) مبتدأ لفظاً، فاعل معنى على تقدير (ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)، ينظر: شرح الكافية ٧٤/٢.
- (٩٨) هذه مسألة خلافية ذكرتها بعض كتب النحو، ينظر: الموفي في النحو الكوفي ١٨، للسيد صدر الدين الكنغراوي، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار. وينظر: شرح ابن عقيل، ١٦١/١، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ٤٨، طبعة دار الشؤون الثقافية / ط ٣/، بغداد - ٢٠. وأكد الدكتور فاضل السامرائي خلاف هذا وهو أن إعراب الاسم المرفوع المتقدم على الفعل مبتدأ عند الكوفيين وهذا الأصل، وقل ما يعربونه غير ذلك ينظر: (تحقيقات نحوية)، ص ١٩.

٩٩) يجب أن تكون لأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام ؛ لأجل أن تفيد فيه معنى الاستفهام ؛ لأنها إذا تقدم عليها شي من الجملة فقدت الدلالة على الاستفهام يقول ابن يعيش " إنَّ الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها " ينظر: شرح المفصل ١٥٥/٨، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي، ٣١٠، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا الكتاب تفصيل واسع لهذه المسألة.

١٠٠) هذا النمط التعبيري موجود في أشعار القدماء، والمحدثين، وهو أن يرجعوا في آخر البيت عما أوجبه في أوله، ومنه قول زهير بن أبي سلمى: **قَفَّ بِالْدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرِهَا الْارَوَاحِ وَالذِّيَمُ** ديوان أبي الطيب المتنبي بالشرح المنسوب لأبي البقاء العكبري المسمى بـ(التبيان في شرح الديوان)، ١٠٩/١ - ١١٠. ١٠١) هكذا هي العبارة في الأصل، وتعني أنه فرق بين وجهه وهو ذكر مفعولي (قضى)، و(شفى)، وأحسنه، أي: الأحسن ذكر مفعول (قضى) واجبٌ ووجهٌ حسنٌ لأنه غير مفيد للمقصود بنفسه دون مفعوله، وعدم ذكر مفعول، (شفى) ؛ وهو الأحسن (في هذا الموضوع) ؛ لأنه دالٌّ على المقصود بنفسه دون الفعل (قضى). ففرق هذا المصنف بين وجهٍ وهو ذكر مفعولي الفعلين (قضى) و(شفى) وأحسنه، أي عدم ذكر مفعول (شفى) دون قضي لما ذكرت. ١٠٢) يذكر المالقي (ت٧٠٢هـ) أن الالف تكون اشباعاً للفتحة إذ تتولد عنها إذ مدَّ الصوتُ بها وأكثر ذلك في الشعر، ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط دمشق ١٩٧٥.

١٠٣) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين مفادها: إذا تنازعَ فعلاَن على معمولٍ واحد، أيهما يكون الأولى في العمل ؟ ذهب الكوفيون إلى أنَّ العاملَ الأوَّلَ أولى في العمل من الثاني لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ سابقٌ للفعل الثاني، وهو صالحٌ للعمل فكان أسبقَ لسبقه، وذهب البصريون إلى أنَّ العاملَ الثانيَ أولى في العمل من الأوَّلِ ؛ لأنه أقربُ. ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، ٥٧/١، وينظر: كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ١١٣ - ١١٤، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط/ ٢ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) بيروت - لبنان.

١٠٤) لم استطع قراءتها. ١٠٥) هكذا وردت في الأصل، والصواب للثاني، أي: للعامل الثاني، في حالة إعمال الفعل الأول فيه على رأي الكوفيين والذي أشار له المؤلف إلى ان المتنبي منهم ومذهبه الكلامي مذهبه. ويذكر المصنف انه إعمال الفعل الأول (جری) على مذهب الشاعر يلزم منه ترك المختار وهو ذكر المفعول للفعل الثاني (قضى) أي: (دَمَعُ جَرَى فَقَضَى فِي الرَّبْعِ مَا وَجَبَا)، ينبغي ان يكون على رأي المؤلف (دَمَعُ جَرَى فَقَضَى فِيهِ)، ويرد اعتراض على المؤلف أنَّ إثبات الضمير (الهاء) مع (في) يخل بالوزن العروضي في البيت.

١٠٦) ديوانه ١١٢، والبيت ورد في الأصل محرّفاً: (خُدُّ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْتَطِيعُهُ لَا تَلُومَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاجِبِ). ١٠٧) معنى التبعض في (من) بيان الجزء المخصوص وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض ومجيؤها لهذا المعنى كثير، ينظر: الجنى الداني / ٣١٥.

١٠٨) معنى التبيين في (من) بيان الجنس، وعلامتها أن يحسن جعل الذي مكانها ومثالها قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ الحج / ٣٠، فالعنى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الذي هو وثن. ينظر: الجنى الداني / ٣١٥.

١٠٩) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، من أصحاب سيوييه، وهو من روى كتابه بعده، وخالفه في كثير من مسائل النحو، توفي سنة ٢١١هـ، ينظر: أخبار البصريين، ٣٩، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط/ ١، القاهرة (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م). وينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ١٣٣، لأبي البركات ابن الأثيري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٥٥. ١١٠) حُمِلَتْ عَلَى مَعْنَى (بعض)؛ لجواز الاستغناء عنها ببعض.

- (١١١) أي: أن يكون (من) مرفوع المحلّ على أنّه خيرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ، أي: هو، على تقدير: (هو بعضٌ ثنائي). أو باعتباره منصوب المحلّ بأن يكون منصوباً على الاختصاص بتقدير: (أعني بعضٌ ثنائي).
- (١١٢) (ما) الموصولة تقدّر ب(الذي) وغالباً ما تستعمل لغير العقلاء، واستعملت للعقلاء في القرآن الكريم. ومثال استعمالها لغير العقلاء والعقلاء على حدّ سواء قوله تعالى: (ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض...." النحل/٤٩. ينظر: الجنى الداني/٣٣٥، ومغني اللبيب، ٢٩٦/١ (طبعة مطبعة المدني)، د. ت.
- (١١٣) (ما) الموصوفة تقدّر ب(شيء) وتحتاج إلى صفة، نحو: (مررت بما مُعجِبٍ لك)، أي: بشيءٍ مُعجِبٍ لك. ينظر: الجنى الداني، ٣٣٥. ومغني اللبيب، ٢٩٧/١. وفي ضوء هذا المعنى يكون التقدير: (خذ شيئاً استطيعه)، أي: تكون (ما) مفعولاً به وجملته: (استطيعه) صفةً لها.
- (١١٤) (ما) المصدرية غير الوقتية هي التي تقدّر مع صلتها بمصدرٍ، ولا يحسنُ تقديرُ الوقت قبلها، نحو: (يُعجِبُنِي ما صنّعت)، أي: صنّعتك. ينظر: الجنى الداني/٣٣١. وفي ضوء هذا المعنى يكون التقدير: (خذ استطاعتي)، أي: المصدر المؤول (استطاعتي) مفعولٌ به للفعل (خذ).
- (١١٥) أي: يكون منصوباً على تقدير: أعني، أو أخصّ مستطاعي.
- (١١٦) أي: يكون منصوباً باعتباره مفعولاً به لاسم الفعل (عليك) الذي بمعنى الزم، أي: عليك به والزمه.
- (١١٧) في الأصل (ما أستطيعه).
- (١١٨) في الأصل (ما أستطيعه).
- (١١٩) هكذا وردت في الأصل، وهذا وهمٌ، فالمحذوف هو المضاف (أخذ) لا المضاف إليه (ما أستطيعه).
- (١٢٠) إذا تقدّم الظرف على الاسم، واعتمد على أحد سبعة أشياء، مبتدأ على أن يكون هو خبراً أو صفةً، أو صلة حال، أو كان بعد حرف نفي، أو كان عاملاً في (أن) والفعل، كقوله تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ" الروم/٢٥، جاز أن يعمل فيما بعده عمل الفعل في الفاعل؛ لقوته بما اعتمد عليه، وجاز أن يكون خبراً مقدّماً، فإن لم يعتمد على شيء لم يعمل عند سبويه، وعمل عند الأخفش والكوفيين، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤٣/١، لأبي البقاء العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الله النبهان، دار الفكر دمشق، ط/١، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). وينظر: التصريح على التوضيح، ١٩٥/١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (١٢١) ديوانه ٤٤.
- (١٢٢) هكذا وردت في الأصل والصواب (توجهها إلى مفعولٍ واحد).
- (١٢٣) وهو رأي الكوفيين كما بيّننا سابقاً.
- (١٢٤) وهو رأي البصريين كما بيّننا سابقاً.
- (١٢٥) معاملة الظرف معاملة الفعل في كونه يرفع فاعلاً هو رأي الأخفش والكوفيين كما بيّننا سابقاً.
- (١٢٦) إذا عملَ الثاني من العاملين المتنازعين على ما هو اختيار البصريين، فحال الأول لا يخلو من حالين إما أنّه يطلب المتنازع عليه للفاعلية أو المفعولية، فإن كان الأول، وهو المراد في نفس المؤلف، فالبصريون يضمرون فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الأفراد والتنثية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فنقول: "ضربني وأكرمتُ زيداً"، "ضرباني وأكرمتُ الرّبيديّين"، "ضربوني وأكرمتُ الرّبيديّين"، "ضربتني وأكرمتُ هنداً"، "ضربني وأكرمتُ الهنّات"، ويحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر، وقد ارتكب بهذا المذهب الأشنع؛ لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر. ويكون التقدير في ضوء هذا: (فأصبح شغلٌ لي عن كلّ شغلٍ لها شغلٌ)، وهذا معنى قوله: ((وفي أصبح مضمراً على شريطة التفسير مطابقاً للمظهر))، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، ١٨٠/١ - ١٨١، لرصي الدين الأسترابادي.

(١٢٧) يشير ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ألفيته إلى هذه المسألة بقوله:

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ وَجَرِ نَاوِيْنٍ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ.

ويعلق ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على هذا البيت قائلاً: ((تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملةً، وذكر المصنّف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: (زيدٌ عندك)، و(زيدٌ في الدار) فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجب الحذف، وأجاز قومٌ - منهم المصنّف - أن يكون ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً نحو: (كائن)، أو (استقر)، فإن قدرت (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة، واختلاف النحويين في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلقٌ بمحذوفٍ، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير (زيدٌ كائنٌ عندك، أو مُستقرٌ عندك، أو في الدار)... وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ، والتقدير (زيدٌ استقر - أو يستقر - عندك، أو في الدار)... ينظر: شرح ابن عقيل، ٢٠٩/١ - ٢١١، ليهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، ط/٢٠، نشر وتوزيع دار التراث مصر - القاهرة (د، ت).

١٢٨) الحال السادة مسدّ الخبر من المواطن التي جوز فيها النحاة حذف الخبر؛ لأنّ الحال تسدّ مسدّه على أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً نحو: ((ضربي العبد مسياً)) أو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر نحو: ((أكثر شربي السويق ملتوتاً)). أمّا ما ذكره المؤلف من أنّ (لي شغلٌ بها) تحتل أن تكون حالاً سادةً مسدّ الخبر للفعل (أصبح) حملاً على: ((أصبح زيدٌ وهو غني)) فخلافاً ما ذكره النحويون من كون الحال السادة مسدّ الخبر شرطها أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً، أو يكون أفعال تفضيل مضافاً إلى المصدر. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي، ٢٤٥/١ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩. وينظر: شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ - ٢٥٤.

١٢٩) قوله: ((باعتبار الصديق والحبیب))، أي: كونه على وزن فعيل يلزم صيغةً واحدةً تنكيراً وتأنيناً إفراداً أو تثنيةً وجمعاً، ويشترط في كونه يلزم صيغةً واحدةً في التنكير والتأنين ولا تلحقه تاء التأنين أن يكون (بمعنى المفعول) إن تبع موصوفه، كرجلٍ جريحٍ، وامرأةٍ جريحٍ، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتبع موصوفه، لحقته التاء، كامرأةٍ رحيمةٍ، ورأيت قتيلةً. ينظر: شذى العرف في فنّ الصرف، للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، ص ٥٩، ط/٣، (١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م)، القدس للنشر والتوزيع، مصر - القاهرة.

١٣٠) قوله: ((فهذه سنّة))، أي: سنّة وجوه ناتجة من ضرب الوجوه الثلاثة المحتملة في (أصبح) وهي تقدير ضمير المعشوقة في (أصبح)، فيكون هو اسمها وقد جاء مذكراً كونه في الأصل التقديري على وزن (فعيل) بمعنى المفعول يلزم صيغةً واحدةً مع المذكر والمؤنث، كما ذكرت سلفاً. هذا الوجه التقديري الأول المحتمل، والوجه الثاني هو (لي) إمّا تكون مفرداً بتقدير (حامل) خبراً ل(أصبح)، والوجه الثالث: أن تكون حالاً عنه سدّت مسدّ الخبر، أي: حالاً عن اسم (أصبح). وتضرب هذه الوجوه الثلاثة في التقديرين الأولين وهما إعمال الأول من العاملين المتنازعين (أصبح) أو إعمال الثاني وهو (لي) فيكون الناتج سنّةً.

١٣١) قوله: ((أن يكون في أصبح ضمير الشأن))، أي: أصبح الشأن، أو الأمر لي شغلٌ، و(لي شغلٌ) تقدّر باعتبار كونها تتعلّق باسم أو فعل إلى جملة اسمية أو فعلية ولا تحتاج إلى (ضمير) رابطٍ يربطها بما هو في الأصل مبتدأ وهو اسم أصبح؛ لأنها في المعنى هو، حملاً على (هو زيدٌ قائمٌ) فلا عائد في الجملة على المبتدأ (هو)؛ لأنّ الجملة في المعنى هو، أي: المبتدأ. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٢٠٨/١.

١٣٢) أي: أن يكون الجارّ والمجرور (عن كلّ شغلٍ) - بحسب التقدير الأول للمصنّف - متعلقاً بالمصدر (شغل) في البيت معمولاً له، وقد تقدّم الجارّ والمجرور الذي يسميه - الظرف - على عامله المصدر (شغل) في البيت؛ نظراً لكون الظرف يُسَعّ في استعماله من لدن المتكلمين أكثر من غيره من أجزاء الكلام الأخرى.

١٣٣) قوله: ((وإمّا أن يكون صفةً له تقدّمت عليه حالاً عنه)) يريدُ به أن التقدير في (عن كلّ شغلٍ) باعتبار ما تتعلّق به صفةً ل(شغل) ولكن لما كان من أمر الصفة أنّها لا يجوز أن تتقدّم على موصوفها حملت على (الحال)؛ إذ فيه معنى الوصفية من جهة ويجوز أن يتقدّم على صاحبه بخلاف الصفة، وهذا وجهٌ من وجوه اختلاف (الحال) عن (الصفة).

(١٣٤) أي: أن يكون (عن كُلِّ شُغْلٍ) حالاً من فاعل (لي) المقدر بـ(حاصلاً)، أي: حاصلاً هو، أو حال من فاعل الفعل المقدر الذي يتعلّق به الظرف (لي) على رأي من يُعلّق الظرف بالفعل، على تقدير يحصل هو، والحال بتقدير: (صارفاً وشاغلاً عن كُلِّ شُغْلٍ).

(* هكذا وردت في الأصل، والصحيح: أي: مصروفاً ومشغولاً؛ لأنّ الكلام عن الحال من الضمير المجرور في (لي) فلا داعي لـ(أو).

(١٣٥) أي: يكون (عن كُلِّ شُغْلٍ) حالاً من الضمير المجرور في (لي) وهو (الياء) وتقدير الحال فيها: أي: مصروفاً ومشغولاً.

(١٣٦) قوله: ((أو خبر بعد خبر)) عن شُغْلٍ، معناه: أنّ (لي) خبرٌ أول، و(عن كُلِّ شُغْلٍ) باعتبار ما يتعلّقان به خبرٌ ثانٍ لـ(الفعل أصبح).

(١٣٧) الكلام - هنا - لا يستقيم مع قوله السابق ((خبر بعد خبر)) عن (شُغْلٍ)، إذ ذكر أنّ (لي) متعلّق بالظرف معمولٌ له، والعبارة ركيكة وغير علمية؛ لأنّ الصواب هو تعلّق (لي) الظرف بـ(اسم) مفرد، أي: حاصل، أو (فعل) جملة، أي: يحصل، وإلا كيف يكون متعلّقاً بالظرف وهو ظرف؟! تمّ يذكر بعد ذلك بطريق العطف بـ(الواو) أنّ (لي) صفة أخرى تقدّمت عليه، أي: إنّ الصفة الأولى التي حملت على الحال عندما تقدّمت هي (عن كُلِّ شُغْلٍ)، و(لي) هي الصفة الثانية وتحمل - كذلك - على الحال؛ للعلّة التي ذكرناها وهي أنّ الحال فيه معنى الوصفية ويجوز تقدّمه على صاحبه بخلاف الصفة. وهذا النصّ بمجمله لا يستقيم مع نصّه الأوّل (خبر بعد خبر) عن (شُغْلٍ) إلا إذا أراد بالحال معنى الخبر على الاتّساع وهو بعيد.

(١٣٨) ديوانه ١٠٥، المعنى: يقول: هذه التي أراقت دمي تحبني وتشتاقني حبي لها واشتياقي، وبها مثل ما بي من الوجد. التبيان في شرح الديوان، المنسوب لأبي البقاء العكبري، ٢/٢٨٣، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت - لبنان)، (د، ت). يقول ابن جنّي في هذا البيت: قوله: ((لو أمكنه أن يقول: من بي من الوجد بها ما بها من الوجد بي لكان الكلام أشدّ اعتدالاً، وهذا المعنى أراد، ولكنه اتّبع الوزن فحذف بعضه للعلم به والحاجة إلى حذفه ومثله قول أبي تمام: وإذا تأملت البلاد رأيتها تُثْري كما تُثْري الرّجال وتُغدّم)) الفسر (شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي) ٢/٤٣٥، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي (٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور رضا رجب، ط/١، دار الينابيع للنشر والتوزيع (سوريا - دمشق) (د، ت).

(١٣٩) من الموصوفة، هي نكرة موصوفة، وعلامتها دخول رُبُّ عليها كما في قول الشاعر:

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْضاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْع

وكذلك وصفها بالنكرة في نحو قولهم: ((مَرَزْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ)). ينظر: مغني اللبيب ١/٣٢٨، طبعة مطبعة المندي (القاهرة "د، ت").

(١٤٠) مَنْ الموصولة بمعنى الذي، نحو قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) الحج/١٨، ينظر: مغني اللبيب ١/٣٢٧.

(١٤١) قوله: ((هراقت))، أي: أراقت، مفاده أنّ الهاء بدلٌ من الهمزة، وقد ذكر سيبويه هذا الإبدال بين الهمزة والهاء بقوله: ((... نقول لهنك لرجل صدق يريدون (إن) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك هرقفت...)).

(١٤٢) أي الضمير المستتر في الفعل ((هراقت)) يعود على ما قبله من الحبيبة، وقد أنث الفعل مع الضمير - على الرغم من كونه عائد على ما وزنه فاعيل، وهو حبيب - لأتته على تقدير معنى (فاعل). ولم يذكر ذلك المصنّف، إذ يلزم وزن (فعليل) حالةً لفظيةً واحدة مع المذكر والمؤنث بلا تاء التانيث إذا كان بمعنى (مفعول) و(كان تابعاً لموصوفه) أما إذا كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه، لحقته التاء، كأمراة رحيمة، أي: راحمة، ورأيت قتيلة.

(١٤٣) على تقدير (من) وما بعده جملة على نية الجواب لسؤالٍ مفترضٍ مقدرٍ بـ(مضن المريقة؟) الأولى فيها أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف لا مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ مراعاةً لكون ما بعد (من) الاستفهامية في جملة (من المريقة؟) معرفةً والأولى في هذه الحالة أن تكون (من) في محلّ رفع خبرٍ مقدّمٍ و(المريقة) مبتدأ مؤخر لا العكس.

١٤٤) أي: يكون التقدير: (هراقت دمي هراقت من بي من الوجد ما بها) وحُذِفَ الفعل (هراق) المذكور ثانياً لدلالة الأول عليه، ولا يخفى مقدار هذا التكلف والغرابية في هذا الإعراب إذ الفعل (هراق) الأول صالح لأن يكون فاعله (من) بلا أي حاجة لتقدير فعل آخر رعايةً للمعنى دون اللفظ.

١٤٥) أي: يكون التقدير بالنصب على إضمار (يعني)، أي: هراقت دمي أعني من بي من الوجد ما بها، فينصب (من) على أنه مفعول به لفعلٍ محذوفٍ تقديره (أعني).

١٤٦) أي: يكون (ما) في البيت في محل رفع مبتدأ مؤخر و(بي) متعلقٌ بمحذوف خبر مقدم.

١٤٧) أي: يكون (ما) فاعلاً ل(بي) على رأي الأخفش والكوفيين في إعمال الظرف عمل الفعل في رفع الفاعل.

١٤٨) لا وجه لتقدير (بي) ب(شيء)؛ لأن حرف الجرّ (باء) دخل على ضمير المتكلم والضمير معرفة، بل على رأي سيويوه والبصريين (أعرف المعارف)، وكيف يصحّ تقديره بنكرة (شيء)!!!!.

١٤٩) أي: يتعلّق (بي) بالظرف الذي هو (بها) ليكون التقدير: ((هراقت دمي من الوجد ما بها بي))، أو يتعلّق ب(الوجد) ليكون التقدير: ((هراقت دمي من الوجد بي ما بها)). وكلّ من التقديرين لا يتعارض مع المعنى المتوقع من البيت الذي هو: ((هذه التي قد أراقت دمي تحبّي وتشتاقني، كحبي لها واشتياقي، وبها مثل ما بي من الوجد)).

١٥٠) قوله: ((أو يكون حالاً من الوجد))، أي: (بي) على تقدير: ((هراقت دمي من بها من الوجد كائناً بسببي أو لأجلي)) وهو وجهٌ إعرابيٌّ لا يخلو من التكلف؛ إذ لا دليل عليه من ناحية اللفظ ولا حاجة له من ناحية المعنى. ١٥١) أي: لبيان الجنس.

١٥٢) قوله: (لابتداء)، أي: معنى (من) لابتداء الغاية في المكان والزمان، ويذكر ابن هشام: ((ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليها)) مغني اللبيب ٣١٨/١، وابتداء الغاية في المكان بالاتفاق عند النحويين، ومثاله قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) الإسراء/ ١.

وأما ابتداء الغاية من الزمان فأجازه الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه، ومثاله قوله تعالى: (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ... التوبة/ ١٠٨). ينظر: مغني اللبيب، ٣١٨/١ - ٣١٩، والجنى الداني، ٣١٤. والمؤلف أراد بابتداء الغاية في (من) الغاية المكانية.

١٥٣) قوله: ((أو حالاً من الضمير فيه))، أي: مقدّر في الظرف (من الوجد) باعتبار كونه فاعلاً للظرف، على رأي من يُعمل الظرف إعمال الفعل، أو باعتبار متعلّق الظرف (اسماً) أو (فعلًا).

١٥٤) ألف ألف وجه، أي: مليون بالحساب الحديث، وقد وهم المؤلف، أو الناسخ، فبعد تتبّع حساب الأوجه تبين أن عدد الأوجه هو مليون وثمان مئة وستة وثلاثون ألف وجه.

١٥٥) قوله: ((على الاكتفاء بالضمير دون الواو، نحو: كلمته فيه إلى في)) مفاده أن جملة الحال إذا تصدّرت بمبتدأ هو ضمير صاحب الحال، وكان الضمير فيما صدر به الجملة سواءً أكان مبتدأ، نحو: ((جاءني زيدٌ يده على رأسه))، و((كلمته فوه إلى في)) أو خبراً، نحو قوله الشاعر:

إذ أنكرتني بلدةً أو نكرتُها خرجتُ مع البازي عليّ سوادٌ

ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأسترابادي، ٧٨/٢.

وحاصل كلام المصنّف أنّ التقادير المذكورة للحال في (على الدمنتين) يكون الحال جملةً اسميةً، أي: أنت على الدمنتين على الكتفاء بالضمير دون الواو. وفيه نظر؛ لأنّ الضمير المستتر وجوباً لا سبيل لإظهاره والتصريح به إلا على سبيل التوكيد وهو ما سمّاه النحويون (ضمير الفصل) وهو لا يمكن أن يكون - في الوقت نفسه - مبتدأً لجملة الحال، وإلا لزم من ذلك أن يكون فضلةً وعمدةً في الوقت نفسه، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تقديره (أنت على الدمنتين) لا يشبه (كلمته فيه إلى في)؛ لأننا وإن سلّمنا أنّ (أنت) مبتدأ لا توكيد، فإنّ (أنت) في الجملة الحالية سوف يكون ضمير صاحب الحال وهو الضمير المستتر وجوباً في الفعل (قف)، ويترتب على هذا ضرورة وجود (الواو)،

وبذلك تكون جملة (أنت على الدمنتين) تشبه جملة (جاعني زيدٌ وهو راكبٌ)، ومثل هذه الجملة عند النحويين لابد من ذكر (واو) الحال معها. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٧٨/١.

أما تقدير جملة الحال على أنها فعلية بمحلّ الظرف (على الدمنتين) على الفعل، أي: (يحصل على الدمنتين) فصحيح الاكتفاء بالضمير دون ذكر الواو؛ لأن جملة الحال إذا تصدّرت بالفعل المضارع المثبت اكتفي بالضمير رابطاً لها بصاحب الحال دون ذكر الواو؛ لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وتقديره معنى (جاعني زيدٌ يركب) بمعنى: (جاعني زيدٌ راكباً).

١٥٦) أي: يكون وجه نصب (بالدوّ) على تقدير كونه متعلّقاً بالفعل (قف) أو بالظرف (على الدمنتين).

١٥٧) قوله: ((أو من ضمير الظرف))، أي: يكون حالاً من الضمير المقدر في متعلّق الظرف سواءً أكان اسماً على تقدير (حاصلاً)، أو (كائناً) أم فعلاً على تقدير يحصل أو يكون.

١٥٨) قوله: ((أو من الدمنتين))، أي: يكون حالاً من (الدمنتين)، أي: في حال كونهما بالدوّ.

١٥٩) أي: يكون وجه الرفع ل(بالدوّ) على أنه خبر مبتدؤه محذوف تقديره (أنت) مراعاةً للمخاطب، أو تقديره (هما) مراعاةً للمتحدّث عنهما (الدمنتين).

١٦٠) أي: لا تخلو حال (بالدوّ) في كونه حالاً، أو خبراً من ثلاث حالات: (مفرد)، أو (جملة اسمية)، أو (جملة فعلية).

١٦١) من التبعية يصلح أن توضع مكانها (بعض)؛ لذلك يقدرها المصنّف بـ(بعض) ويعاملها معاملة الاسم، ويقدر بعدها مضافاً إليه محذوفاً هو (منازل).

١٦٢) قوله: ((أو من ضمير الظرف الثاني))، أي: (بالدوّ)، أي: يكون حالاً من الضمير المقدر في متعلّقه.

١٦٣) قوله: ((الكاف فيه اسم))، أي: يكون كاف التشبيه - هنا - اسماً، وهذه مسألة خلافية بين النحاة، فمذهب سيبويه أنّ كاف التشبيه لا يكون اسماً إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

أراد: كمثل ما يؤثفين. ينظر: الكتاب ١٣/١ (بولاق)، والجنى الداني/١٣٢.

ومذهب الأخفش وكثير من النحويين أنه يجوز أن يكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت: زيدٌ كالأسد، احتمل الأمرين. ينظر: الجنى الداني/١٣٢.

ويقول ابن هشام في اسمية الكاف: ((ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً)). مغني اللبيب، ١/١٨٠.

١٦٤) هكذا ورد في الأصل، والصواب: (اثني عشر).

١٦٥) وهو وهمٌ، والصواب الألف والسبع مئة.

١٦٦) وهو وهمٌ، والصواب تبلغ خمسة وعشرين ألفاً وخمس مئة وجه.

١٦٧) ورد في الأصل: (قول)، والصواب ما أثبتناه في المتن.

١٦٨) وهو وهمٌ، والصواب: وهو خمسة وعشرون ألفاً وخمس مئة.

١٦٩) وهو وهمٌ، والصواب: (مئتي ألفٍ وتسعةً وعشرين ألفاً وخمس مئة).

١٧٠) هكذا وردت في الأصل، والصواب: (بحسب العربية).

١٧١) في الأصل (الحال) مصحّفة.

١٧٢) وهو وهمٌ، والصواب: (وهو مئتا ألفٍ وتسعةً وعشرون ألفاً وخمس مئة).

١٧٣) وهو وهمٌ، والصواب: (تبلغ ألف ألف وجه وثمان مئة وستةً وثلاثين ألف وجه).

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .
٢. أخبار البصريين، لأبي سعيد السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط/١، القاهرة (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).
٣. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي، ٣١٠، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا الكتاب تفصيلٌ واسع لهذه المسألة.
٤. الأصمعيّات اختصار الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاعر وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، ط/٧، ١٩٩٣م.
٥. الأعلام، خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ (ت١٣٩٦هـ)، ١٠٤/٣، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م)، وهديّة العارفين، لإسماعيل بن محمد بن أمين بن مير سليم الباباني البغداديّ (ت١٣٩٩هـ).
٦. الإغراب في تيسير الإعراب، للحسن بن أحمد الجلال (١٠١٤ - ١٠٨٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبدالله القاضي، مطبوعات دار الإيمان، الإسكندرية - مصر، (د. ت).
٧. الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السورية (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
٨. ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)،
٩. أمل الأمل في ذكر علماء جبل عامل، للحرّ العاملي (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، مكتبة الأندلس - بغداد (د. ت).
١٠. الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب، علي بن غدّان بن حماد بن علي الربيعيّ الموصليّ (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، ط/٣، ذو الحجة ١٣٧٤ هـ - اغسطس ١٩٥٥م.
١٢. التبيان في شرح الديوان يسترد مؤلفه، بحث لعباس الأوسي، مجلة المورد، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثالث، (سنة ٢٠٠٧).
١٣. التبيان في شرح الديوان، المنسوب لأبي البقاء العكبريّ، ٢٨٣/٢، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت - لبنان)، (د. ت).
١٤. تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي، ط/٢، (د. ت).
١٥. التصريح على التوضيح، ١٩٥/١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.
١٦. التوابع في كتاب سيبويه، ٨١، د. عدنان محمد سلمان منشورات وزارة التعليم العالي، العراق - بغداد (د. ت).
١٧. التوحيد، لمحمد بن علي بن بابويه القميّ المعروف بالصدوق (ت٣٨١هـ)، مؤسسة النشر الاسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقم
١٨. جامع الرواة، لمحمد بن علي الأربيليّ (ت١١٠١هـ)، الناشر مكتبة المحمّدي، (د. ت).

١٩. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ)، حققه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي "ت ٧٤٩هـ"، تحقيق: طه محسن، بغداد، ١٩٩٧م.
٢١. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت لبنان)، ط/ (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
٢٢. خصائص التعبير القرآني وسمائهُ البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت ١٤٢٩ هـ)، الناشر مكتبة وهبة، ط/ ١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
٢٣. درس النحوي في بغداد، الدكتور مهدي المخزومي، ط/ ٢، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) دار الرائد العربي بيروت - لبنان.
٢٤. ديوان أبي الطيب المتنبي بالشرح المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) المسمّى ب (التبيان في شرح الديوان)، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبه، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان، (د. ت).
٢٥. ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، ولسان العرب، ٤/ ٤٣٥٩، طبعة مؤسسة الأعلمي، مراجعة د. يوسف البقاعي وصاحبيه.
٢٦. ديوان المتنبي، دار بيروت، ١٩٨٣.
٢٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط دمشق ١٩٧٥.
٢٨. شذى العرف في فنّ الصرف، للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١ هـ)، ط/ ٣، (١٤٣٢ هـ - ٢٠١٢ م)، القدس للنشر والتوزيع، مصر - القاهرة.
٢٩. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط/ ٢٠ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
٣٠. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، ط/ ٢٠، نشر وتوزيع دار التراث مصر- القاهرة (د. ت).
٣١. شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرّي المصري (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط/ ١ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
٣٢. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، إدارة الطباعة المنيرية، (د. ت).
٣٣. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ٣١٠، تحقيق: د. إحسان عباس، منشورات التراث العربي، سلسلة مصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٣ م).
٣٤. شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الدين الأسترابادي.
٣٥. ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي ابو الحسن المعروف بابن عصفور، ١٥٥/١، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/ ١، ١٩٨٠ م.
٣٦. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبّي دمشقي تقي الدين بن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ).

٣٧. عمرو بن معديكرب الزبيدي الصحابي الفارس الشاعر، للدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشثيان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٣٨. العوامل المئة، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، عني بنشره أنور بن أبي بكر الشبخلي الداغستاني، دار المنهاج، ط ١/ (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م) جدة - المملكة العربية السعودية.
٣٩. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبدالحسين الأميني النجفي، دار الكتاب العربي، ط/٤، بيروت، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
٤٠. الفسر (شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي)، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي النحويّ (٣٩٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رضا رجب، ط/١، دار الينابيع للنشر والتوزيع (سوريا - دمشق) (د. ت).
٤١. فقه القرآن، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الولاية - قم، ط/٢، ١٤٠٥ هـ.
٤٢. الفهرست، منتجب الدين علي بن بابويه الرازي (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق الدكتور سيد جلال الدين المحدث الأموي، مطبعة مهر (١٣٦٦ هـ).
٤٣. الفهرست، منتجب الدين علي بن بابويه الرازي (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق الدكتور سيد جلال الدين المحدث الأموي، مطبعة مهر (١٣٦٦ هـ).
٤٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، طبعة دار الشؤون الثقافية / ط/٣، بغداد - ٢٠٠٠.
٤٥. الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد الميزد، أبي العباس (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط/٣، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
٤٦. كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لأغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، ط/٣، دار الأضواء بيروت ١٤٠٣ هـ.
٤٧. كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط/٢ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م) بيروت - لبنان.
٤٨. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦ هـ.
٤٩. الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩ هـ)، مكتبة الصدر - طهران.
٥٠. اللباب في علل الباء والاعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت ٦١٦ هـ) تحقيق: عبد الله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١/ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)
٥١. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٣ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
٥٢. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار المعرفة - بيروت، لبنان .
٥٣. مجموعة الرسائل والمسائل، لأحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن أبي قاسم بن محمد المعروف بابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، ٤٦/٣، علق عليه: محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي (د. ت).
٥٤. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط / ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٥. مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي، صفي الدين (ت ٧٣٩هـ)، الناشر دار الجيل، بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ.
٥٦. المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمد بن عمر بن أحمد الرّمخسري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/٢، ١٩٨٧.
٥٧. معالم العلماء، لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، طبعة (قم) د. ت.
٥٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط/١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٥٩. معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط/٢، ١٩٩٥م.
٦٠. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد بن راغب بن عبدالغني كحالة، طبعة مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٦١. معجم رجال الحديث، للسيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط/٥، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٦٢. مغني اللبيب ١/٣٢٨، طبعة مطبعة المدني (القاهرة "د. ت").
٦٣. المغني في أبواب التوحيد والعدل، لأبي الحسن عبد الجبار ابن أحمد بن عبد الجبار الأسد آبادي (٤١٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خضر نبها، ٢١٥/١٦، دار الكتب العلمية، ط/١، (٢٠١٢م - ١٤٤٣هـ)، بيروت - لبنان.
٦٤. مفردات ألفاظ القرآن، الرّاعب الاصفهاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، منشورات طليعة النور، قم - ايران، (د - ت).
٦٥. المقتضب ٤/٢٦١.
٦٦. منهاج البراعة شرح نهج البلاغة، تحقيق: السيد عبداللطيف الكوهمكري، نشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم، ١٤٠٦.
٦٧. الموفي في النحو الكوفي ١٨، للسيد صدر الدين الكنغراوي، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار.
٦٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٥٥.
٦٩. هدية العارفين، إسماعيل بن محمد بن أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ).
٧٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).